مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثالث عشر، العدد السابع، ١٩٩٨

آل أبي الشوارب ودورهم في القضاء
(٢٣٤هـ/ ٨٤٨م- ٤١٧هـ/ ١٠٢٦م)

علي غانم جثير العبادي

قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة البصرة، العراق

ملخص

لعبت المكانة الاجتماعية والاقتصادية والعلمية لآل أبي الشوارب وعروبتهم دورا كبيرا في بروز هذه الاسرة على الساحة القضائية في العصر العباسي (٢٣٤هـ-٤١٧هـ).

ويتضح من خلال الدراسة :

١) ان القضاة من آل أبي الشوارب تنافسوا على المناصب القضائية مع أسرة آل حماد الأزدي مما كان له أثره في إثارة همم قضاة كلا الاسرتين لبذل أقصى الجهود ولخدمة المؤسسة القضائية وتطويرها .

٢) وجود مهام أخرى لقاضي القضاة مثل حضوره مبايعة الخلفاء والشهادة على صحة خلع بعضهم وعلى وثائق ولاية العهد وارسالهم سفراء لبعض الخلفاء، وكذلك حضور المناسبات الرسمية وغير الرسمية كتعيين بعض الوزراء.

٣) أن تدهور الاوضاع الاقتصادية والسياسية في المدة قيد الدراسة كانت له آثاره على المؤسسة القضائية في ظهور بعض المظاهر السلبية منها تدخل رجال البلاط والامراء في التأثير في بعض الخلفاء في عملية تعيين أو عزل أو نقل بعض القضاة .

Abstract

During the Abbasid era (234-417 A.H.), the social, economicl, and scientific statuses of the House of Abi Al-Shawarib had played a great role in the prominence of this family on the juridical scene.

The present study explicates the following :

1- Judges coming from the House of Abi AL-Shawarib competed with the house of Hammad Al-Azdy over juridical positions. Accordingly, judges from both families were motivated to do their best serving and developing the juridical institution.

2- Other duties were ascribed to the Chief Judge such as: attending the pledging of allegiance to caliphs; bearing witness to the validity of the abdication of some caliphs, bearing witness to the documents to the succession to the throne; serving as ambassadors for some caliphs; and attending formal and informal ceremonies such as the appoitment of some ministers .

3- The deterioration of the economic and political situation during the period under invetigation had bad influences upon the juridical institution. Among these bad influences was the interference of courtiers and princes to influence the appointment, abdication, or transfer of some judges .

المقدمة

يعدُّ القضاء من المؤسسات الادارية التي حظيت بأهمية كبيرة في المجتمعات كلها على مر العصور؛ وذلك لاهمية تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع . وقد لعبت أسرة آل أبي الشوارب دورا مهما في خدمة المؤسسة القضائية في العصر العباسي، فيذكر ابن حزم (ت ٤٥٦هـ /١٠٦٣ م) أن 'القضاء في بغداد متردد في بني أبي عثمان بن عبد الله بن خالد بن أبي العيص بن أمية من عهد المتوكل الى زماننا،وهم بنو أبي الشوارب ' (١) ويعزز ذلك الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ / ١٠٧٠م) عندما يذكر أنه تولى 'منهم أربعة وعشرون قاضيا ،منهم ثمانية تقلدوا قضاء القضاة ' (٢) . ومع ذلك فلم نعثر في المصادر إلا على تراجم ومعلومات خاصة بأحد عشر شخصا، منهم أربعة تولوا منصب قاضي القضاة ، فهل يعني هذا أن في قول الخطيب نوعاً من المبالغة (٣) أم ان المصادر ركزت على المشهورين منهم فقط وأهملت البقية ، وربما لم يحظ عدد منهم بمكانة مرموقة، أو أن بعضهم تولى مناصب قضائية بعيدة عن العاصمة، أو خارج إقليم العراق في مناطق لم تصل إلينا مؤلفات عنها .

ومع ذلك فإن المصادر قدمت لنا معلومات قيمة عن هؤلاء الأحد عشر شخصا، فذكرت صفاتهم واهتماماتهم العلمية، والمناطق القضائية التي تولوها، وتحديد سنوات توليهم وعزلهم وحضورهم ومشاركتهم في بعض الأحداث السياسية وقتذاك . ولعل من أبرز المصادر التي زودتنا بمعلومات عنهم كتاب أخبار القضاة للقاضي وكيع (ت٣٠٦هـ /٩١٨م) الذي عاصر قسما من أفراد الأسرة، وكان قريبا منهم، ويعد كتاب تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، في مقدمة كتب التراجم التي اعتمدنا عليها، وهو بدوره يعتمد في أكثر مروياته عنهم على التنوخي (ت٣٨٤هـ/ ٩٩٤م)، وقد ردد عدد من المؤرخين الذين جاءوا من بعده تلك المعلومات، ومنهم ابن الجوزي (٥٧٥هـ / ١١٧٩ م) في منتظمه، إلا أنه انفرد بمعلومات مميزة ذكرها ضمن الحوادث العامة لا في تراجمهم ضمن سنوات وفياتهم، واكملت كتب التاريخ العام تلك المعلومات بروايات مميزة، ونخص منها بالذكر كتاب تاريخ الرسل والملوك للطبري (ت٣١٠هـ/ ٩٢٢م)، وكتاب صلة تاريخ الطبري لعريب القرطبي (٣٦٩هـ/ ٩٧٩ م)، وكتاب تكملة تاريخ الطبري للهمداني (ت٥٢١هـ/ ١١٢٧م) وكتاب تجارب الأمم لمسكوية (ت٤٢١هـ/ ١٠٣٠م) .

وأفدنا أيضا في هذه الدراسة من بعض الدراسات الحديثة كدراسة د. صالح أحمد العلي عن القضاء في بغداد ضمن كتابه الموسوم معالم بغداد الادارية والعمرانية، وكتابي د. عبد الرزاق علي الأنباري منصب قاضي القضاة في الدولة العباسية والنظام القضائي في بغداد، ومقالة المستشرق فاديت (J. C. VADET)عن آل أبي الشوارب في دائرة المعارف الاسلامية.

وتتضمن الدراسة مقدمة مختصرة وخمسة مباحث وخاتمة ،تناولنا في المبحث الاول منها نسب الأسرة وجذورها ودور اجدادهم في العصر الاموي ، وجاء المبحث بمجمله ليدور حول الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، في حين تركز المبحث الثالث على تكوينهم الثقافي والفكري، وتناول المبحث الرابع بالعرض والدراسة والتقييم المناصب القضائية التي تبوأها أفراد الأسرة، وكان المبحث الأخير دراسة عن المهام الأخرى التي يؤديها القاضي من خلال دراسة النصوص المتعلقة بآل أبي الشوارب، اما الخاتمة، فتضمنت أبرز النتائج التي أفرزتها الدراسة.

وأخيرا، فإن الدراسة لاتقتصر على تسليط الضوء على دور آل أبي الشوارب في خدمة المؤسسة القضائية في العصر العباسي، بل تتعدى ذلك إلى بيان طبيعة هذه المؤسسة وخصائصها وقتذاك.

النسب والخلفية التاريخية:

تتفق أغلب المصادر التي اعتمدنا عليها، على أن أسم أبي الشوارب أطلق على محمد بن عبد الله ابن أبي عثمان بن عبد الله بن خالد بن أسيد بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي بن كلاب (٤). فالأسرة قرشية من فخذ أبي العيص أحد بطون أمية بن عبد شمس.

أما الروايات التي خالفت إجماع المصادر، فمنها رواية وكيع إذ يقول مباشرة 'ابن أبي الشوارب ابن عبد الله بن أبي عثمان . . . ' (٥)، أي أنه لا يؤكد أن المقصود بأبي الشوارب هو محمد وهذا شيء يستغرب من وكيع، فهو بصري أولا وعاصر بعض رجال هذه الاسرة وقضاتها، ويعتبر أحد أفرادها ونقصد علي بن محمد (ت٢٨٣هـ/ ٨٩٦م) شيخا له (٦)، ويمكن أن نلتمس له العذر في ذلك فلربما اعتقد أن اسم أبي الشوارب متعارف عليه بين أوساط المؤرخين، فاستخدم كنيته التي اشتهر بها. أما الخطيب البغدادي فيجعل أبا الشوارب شخصا مستقلا وابنا لمحمد بن عبد الله فيقول ' ابن أبي الشوارب بن محمد بن عبد الله ' (٧) ، ويتفق كلٌ من البلاذري (ت ٢٧٩هـ/ ٨٩٢ م) ، وابن الجوزي وابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ / ١٤٤٨م) على القول ان اسم ابن أبي الشوارب هو عبد الملك لامحمد (٨) وهم بهذا يجعلون هذه الكنية خاصة بعبد الملك أحد أبناء محمد لا لمحمد نفسه.

ويشير الخطيب البغدادي إلى الماضي العريق لهذه الأسرة بقوله' ولم يزل في أهل هذا البيت امارة، وقيادة، ورياسة، منهم عتاب بن أسد ولاه رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة وله سبع وعشرون سنة، ومنهم خالد بن أسيد وهو جد أبي الشوارب' (٩) وقد مات جدهم الأعلى أسيد بن أبي العيص مشركا قبل يوم واحد من دخول الرسول (ص) مكة عام الفتح (٨هـ / ٦٢٩ م) فيذكر الواقدي (ت ٢٠٧هـ/ ٨٢٢) أن خالد بن أسيد علق على قيام بلال برفع الأذان من فوق الكعبة قائلا

'الحمد لله الذي اكرم أبـي فلم يسمع هذا اليوم' (١٠) ويكمل الأزرقي (ت ٢٥٠هـ/ ٨٦٤م) الرواية بقوله' وكان أسيد مات قبل الفتح بيوم '(١١) .

أما خالد بن أسيد بن أبي العيص، فيبدو من النص المتقدم، أنه كان مشركا ويدرج ابن هشام اسمه في قائمة أسرى معركة بدر الكبرى (٢هـ /٦٢٣م) (١٢) ثم أسلم بعد فتح مكة مثله مثل بقية القرشيين الذين نشطوا لاستعادة مكانتهم السابقة بين القبائل العربية، بالسعي لاحتلال مراكز مرموقة في مؤسسات الدولة العربية الاسلامية الناشئة لذلك نجدهم يقفون إلى جانب الخليفة الراشدي أبي بكر الصديق (رض) بقوة ضد بعض القبائل العربية المرتدة ومنهم خالد بن أسيد، فيذكر الطبري في معرض حديثه عن ردة بعض القبائل في الحجاز، أن عتاب بن أسيد والي مكة بعث اخاه خالد بن أسيد عام (١١هـ/ ٦٣٢ م) إلى منطقة تهامة، حيث تجمعت فيها جماعات من قبائل مدلج وخزاعة وكنانة، فالتقى بهم في منطقة الأبارق، وتمكن من فلّ جمعهم وتفريقهم (١٣) ويتضح ان له دوراً آخر في المساهمة في احد الجيوش المرسلة للقضاء على المرتدين ففي السنة نفسها أمر الخليفة الصديق (رض) والي مكة ان يجهز (٥٠٠) مقاتل من أهل مكة ويؤمر عليهم رجلا امينا وان يتهيأوا للانضمام لجيش القائد العربي المهاجر بن أبي امية المتوجه لمحاربة المرتدين في صنعاء ، فأسند عتّاب قيادة جيش أهل مكة لأخيه خالد بن أسيد الذي انضم إلى جيش المهاجر (١٤) .

ولدى ابن سعد (ت٢٣٠هـ/ ٨٤٤ م) روايتان تدلان على أن خالد بن أسيد كان كريما (١٥) أما عن وفاته، فيذكر البلاذري (ت٢٧٩هـ/ ٨٩٢م) روايتين تنصّ الأولى على أنه استشهد في اليمامة عام (١٢هـ/ ٦٣٣م) اثناء القضاء على حركة مسيلمة بن حبيب الكذاب (١٦) وهذه الرواية تتناسق مع خط الروايات السابقة ،أما الرواية الثانية فتؤكد أنه توفي في مكة (١٧) .

وقبل أن نترك خالد بن أسيد، من الضروري أن نشير إلى ثلاثة أحاديث، واولها الحديث الذي ذكره مصعب الزبيري (ت٢٣٦هـ/ ٨٥٠م) ونصه' زعموا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نظر إلى خالد بن أسيد يتقاذف في مشيته، فقال: اللهم زده فخراً' (١٨) ، وهذا القول يحمل مديحا واضحا ودعاء إيجابياً ولكن لنطالع ماذكره البلاذري ونصه' ويزعم قوم أن رسول الله مر به فسلم عليه فلم يرد فقال اللهم جنبهم النصر وألزمهم العجز ، فلم يلق أحد من ولده أحداً إلا هزمه العدو' (١٩) ، وحديث آخر يذكره ابن عساكر 'أسلم خالد يوم فتح مكة وكان فيه تيه شديد، فلما نظر إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم زده تيها فكان ذلك في ولده من بعده' (٢٠) ، وفي الحديثين ذم واضح لخالد بن أسيد، ويتعارض تمام المعارضة مع ما آل اليه أبناء خالد وأحفاده من مكانة مرموقة في المجتمع الاسلامي، كما أنهما يتعارضان مع قول الخطيب البغدادي السالف الذكر بخصوص الماضي

العريق لهذه الاسرة، وكذلك يتعارض مع قوله في بداية الدراسة. ويبدو أن هذه الأحاديث قد وضعها بعض الواضعين؛ لتبرير واقع معين، ونقصد به فشل خالد بن عبد الله بن خالد بن أسيد وأخية عبد العزيز في القضاء على الأزارقة عام (٧٢هـ/ ٦٩١م)، وكذلك فشل حملة أخيه أمية على حركات خوارج اليمامة (٧٣هـ/ ٦٩١م) (٢١)، فلا يستبعد ان تكون هذه الأحاديث وضعت في حقبة تالية لتلك الهزائم، وبناء على ذلك ينبغي ان نتجاهل تلك الأحاديث التي تمدح خالدا بن أسيد أو تذمه، ونعتبرها من الأحاديث الموضوعة ،فهي بالاضافة إلى الاسباب المتقدمة غير مسندة أولا وقدم لها كلا المؤرخين بلفظة 'زعموا' أو 'يزعم قوم' وهي من الفاظ التضعيف ثانيا والخلو كتب الحديث الستة منها ثالثا .

وارتفعت مكانة عبد الله بن خالد بن أسيد عندما تبوأ عثمان بن عفان (رض) الخلافة (٤٢هـ/ ٦٤٤م-٥٣هـ/ ٦٥٥م)، نظرا لصلة الدم وللمصاهرة التي تمت بينهما، فمثلما تزوج عبد الله بن خالد من أم سعيد بنت عثمان بن عفان (٢٢) ، فإن الأخير كان قد تزوج من إحدى بنات خالد بن أسيد (٢٣)، وقد حظي عبد الله بن خالد بتكريم الخليفة في اكثر من مناسبة، وكانت له حظوة عنده، ويمكن أن نستنتج ذلك من حادثة توسيع المسجد الحرام عام (٢٦هـ/ ٦٤٦م)، فقد رفض بعض أصحاب المنازل المجاورة للمسجد الحرام إخلاء بيوتهم لتوسيع المسجد، مما اضطر الخليفة إلى إجبارهم على ذلك، ووضع التعويضات المالية المناسبة في بيت المال ثم دخلوا معه في نقاش حاد فحبسهم قائلا 'أتدرون ما جرأكم عليّ، ما جرأكم عليّ إلا حلمي، وقد فعل هذا بكم عمر فلم تصيحوا به. ثم كلمه فيهم عبد الله بن خالد بن أسيد فأخرجوا'(٢٤) ويشير النص بوضوح إلى دور عبد الله بن خالد في إطلاق سراحهم، ويشير من جهة أخرى إلى أنه كان مستقرا في تلك الفترة في مكة ويعزز ذلك إشارة وردت لدى الأزرقي يقول فيها إن هناك وادياً كبيراً في مكة، يسمى وادي فخ يقع في مقدمته شعب بني عبد الله بن خالد بن أسيد (٢٥).

وساند عبد الله أصحاب الجمل في بادىء الأمر وخرج معهم من مكة إلى البصرة عام (٣٦هـ/ ٦٥٦م) ولكنه في الطريق قرر الاعتزال وانسحب راجعا إلى مكة (٢٦)، علماً أن ابن عمه عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد قتل في المعركة (٢٧)، بعد ذلك لاتذكر المصادر عنه شيئا، إلى أن تطالعنا برواية مفادها أن زياد بن أبيه أثناء ولايته على العراق (٥٠هـ/ ٦٧٠م-٣٥هـ/ ٦٧٢م) استعمله على مدينة أردشير خرة من إقليم فارس، ويقال إنه ولاه فارس بأسرها (٢٨)، ولا تذكر المصادر تاريخ أو مدة ولايته على فارس كما لاتذكر التاريخ الدقيق لاستقراره في البصرة، والظاهر أنه لم يستقر فيها، وفي خلافة معاوية بن أبي سفيان (٤١هـ/ ٦٦١م-٦٠هـ/ ٦٧٩م) لم يستقر في مكان واحد

كما يبدو، فالروايات التاريخية تظهره في أكثر من مكان (مكة، فارس، دمشق، الكوفة)، فيذكر البلاذري أن زياد بن أبيه كتب قبيل وفاته إلى معاوية وعبد الله بن خالد في جوارة قائلا 'ابعث لي رجلا من قريش يكون بقربي، فان حدث بي حدث استخلفته فنكتب اليه اختر من شئت فاختار عبد الله بن خالد'(٢٩)، مما يؤكد ان علاقته بزياد كانت طيبة ، وفعلا تؤكد رواية المدائني (ت٢٥٥هـ/ ٨٦٨م) أن زياد قبل وفاته استخلفه عام (٥٣هـ) على مدينة الكوفة (٣٠) وصادق الخليفة على هذا التعيين وبقي في منصبه واليا للكوفة أكثر من سنة ونصف ثم عزل في عام (٥٥هـ/ ٦٧٤م)(٣١)، ويؤكد الازرقي وجوده في مكة عام (٧٤هـ/ ٦٩٣م) (٣٢) .

ومن الروايات الأخرى الخاصة بعبد الله بن خالد بن أسيد روايتان في الجانب الاجتماعي تؤكد الأولى زواج عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان (رض) من إحدى بنات عبد الله بن خالد (٣٣)، ولاتحدد الرواية اسمها أو تاريخ الزواج. وجاءت الرواية الثانية من ابن حزم الذي يذكر أن الخليفة الاموي سليمان بن عبد الملك (٩٦هـ / ٧١٤م-٩٩هـ/ ٧١٧م) تزوج أيضا من إحدى بنات عبد الله ابن خالد، دون أن يذكر لنا اسمها (٣٤) .

وفي الوقت الذي اكدت رواية الأزرقي السابقة استقرار عبد الله بن خالد في مكة حتى عام (٧٤هـ) في أفضل الاحتمالات، فان رواية الطبري التالية تشير إلى استقرار بنيه خالد وأمية في البصرة ،فيذكر الطبري أن الشاعر يزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري التجأ إليهما في عام (٥٩هـ/ ٦٧٨م) خوفا من عقاب والي البصرة عبيدالله بن زياد ،فوعداه خيرا (٣٥) .

وبعد ذلك تتوالى الروايات التي تعزز استقرارهم في البصرة، ومن بين تلك الروايات ،رواية مصعب الزبيري التي يقول فيها إن خالدا وأمية ابني عبد الله ابن خالد كانا مع مصعب بن الزبيراثناء ولايته على البصرة (٦٦هـ/ ٦٨٥م-٦٧هـ/ ٦٨٦م) من قبل أخيه عبد الله بن الزبير، وانه شك في ولائهما له عندما أراد المسير لمحاربة المختار بن أبي عبيد الثقفي عام (٦٧هـ/ ٦٨٦م) فأبعدهما عنه، فتوجه خالد إلى دمشق وتوثقت علاقته بعبد الملك بن مروان (٣٦) . وفي عام (٦٩هـ/ ٦٨٨م) اقترح خالد على عبد الملك ان يسيطر له على البصرة على أن يمده بالرجال، لأن مصعب بن الزبير كان قد اتخذ من مدينة الكوفة مقرا له بعد انتصاره على المختار، الا ان جهوده في السيطرة عليها باءت بالفشل (٣٧). ومع ذلك كرم من قبل عبد الملك في أعقاب قضائه على الفتن الداخلية في عام (٧٢هـ/ ٦٩١م) فعين خالد بن عبد الله بن خالد واليا على البصرة في السنة نفسها، وعين أخاه أمية واليا على خراسان واخاهم عبد العزيز واليا على مكة (٣٨).

والسؤال الذي يطرح نفسه، لماذا لم يستقر آل عبد الله بن خالد بن أسيد في الكوفة، وفضلوا

الاستقرار في البصرة ؟ يمكن القول إن العامل الرئيسي لذلك أن الكوفة معروفة بتشيعها لعلي بن أبي طالب (رض) وآل بيته، في حين أن المعروف عن البصرة ميول سكانها العثمانية وبما أن عبد الله وبنيه من الامويين، فمن الطبيعي ان يكون وجودهم في البصرة أكثر استقرارا وأمانا منه في الكوفة .

أما أبو عثمان بن عبد الله بن خالد الجد المباشر لأبي الشوارب، فلا نملك عنه معلومات واضحة سوى رواية واحدة لدى البلاذري، يقول فيها نقلا عن أبي عبيدة معمر بن المثنى البصري (ت٢٠٤هـ/ ٨١٩م) أن عبد الله بن خالد بن أسيد أراد السفر لمواجهة الخليفة معاوية بن أبي سفيان، فطلب من زوجته أم حجر (٣٩) ان تزوده بخادمة تخدمه أثناء الطريق 'فاصحبته جارية لها فزانية سوداء ' وبعد عودته من رحلته وجدت الخادمة حاملا وعندما سئلت عن حملها، قالت ان عبد الله بن خالد وطئها ولكنه أنكر ذلك 'فولدت غلاما فسمي رشيداً فكان يخدمهم، ومات عبد الله وبلغ رشيد أربعين سنة فأعتقته أم حجر فأكتنى أبا عثمان وادعى أنه ابن عبد الله بن خالد '(٤٠) وهي تخالف رواية ابن حزم الذي يؤكد ان أبا عثمان هو ابن لعبد الله بن خالد من زوجته أم حجر (٤١)، فضلا عن انفراد البلاذري بها، فإن أبا عبيدة معمر بن المثنى معروف بتأليفه كتابا في مثالب العرب ، وأثر عن ابن قتيبة قوله إن معمرا 'كان يبغض العرب وألف في مثالبها كتاباً (٤٢) ومن القرائن الأخرى التي تؤيد مجانبة هذه الرواية للصواب، أنه لم يهج احدا من آل أبي الشوارب بهذه الصفة، وقد تزوج الخليفة ابو جعفر المنصور من إحدى بنات بني أبي عثمان وأنجبت له ابنين هما علي والعباس ولم يكتف بذلك بل زوج ابنه جعفر من اختها (٤٣)، ومثلما نعرف أن الخلفاء يهتمون بأن تكون زوجاتهم العربيات من أسر رفيعة النسب وتمتاز بالنجابة وكافة الصفات الايجابية ،بيد أن الموقف ليس بهذا القدر من الوضوح، فيذكر ابن سعد أن أبا عثمان بن عبد الله من أم ولد ولكنه لايذكر تفاصيل رواية أبي عبيدة (٤٤)، وما عدا اسمه، فإن المصعب الزبيري لايقدم شيئا عنه.

ويقول ابن حزم إن 'لبني أبي عثمان عقب بالبصرة كثيرة '(٤٥) ويتضح أن لابنه عبد الله بشكل خاص مكانة مرموقة في المجتمع البصري، فيذكر البلاذري أن 'عبد الله بن أبي عثمان بن عبد الله بن أمية بن خالد بن أسيد ولي البصرة وذلك أن أهلها اصطلحوا عليه حين قتل الوليد بن يزيد بن عبد الملك، وهرب القاسم بن محمد الثقفي عامل يوسف بن عمر عليها '(٤٦) في عام (١٢٦هـ/ ٧٤٣م). وبعد ذلك لانعرف شيئا عن الأسرة وخصوصاً عن كل من أبي الشوارب (محمد) وابنه عبد الملك، فهناك فجوة كبيرة في المعلومات تمتد حتى عام (٢٣٤هـ/ ٨٤٨م) عندما تبدأ المصادر بمطالعتنا بدور محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب في الوقوف إلى جانب الخليفة المتوكل الذي قام في هذا العام بإبعاد المعتزلة، والقضاء على نفوذهم، والاستعانة بالمحدثين من أهل السنة. ومن

الطبيعي أن تكون المعلومات عن هذين الشخصين قليلة، لانهما عاصرا سقوط الدولة الأموية عام (١٣٢هـ/ ٧٤٩م) والاحداث التي رافقتها باستيلاء العباسيين على السلطة، وكان لهذا التغيير كما سنرى أثره في تغير نمط اهتمامات وتوجهات آل أبي الشوارب فيما بعد.

الوضع الاجتماعي والاقتصادي للاسرة:

ورث آل أبي الشوارب عن آبائهم واجدادهم وضعا اجتماعيا مميزا في مدينة البصرة، فالأسرة عرفت بعراقة نسبها القرشي، وقدم وجودها في المدينة، وبقوة أوضاعهم الاقتصادية، فيذكر البلاذري وجود نهرين في البصرة يحمل الأول منهما اسم (خالدان) واسم الثاني (خالدان القصر) وينسب كلاهما لخالد بن عبد الله بن أسيد (٤٧)، ولكننا لانعرف مواقعهما على وجه التحديد، وهل هناك فرق بينهما أم هما نهر واحد، ثم يذكر المؤرخ نفسه نهرا ثالثا يعرف باسم (خالدان الاجمة) لآل خالد بن أسيد وآل أبي بكرة بالبصرة (٤٨) ومن الجدير بالذكر ان عبد الله بن أبي عثمان بن عبد الله أثناء ولايته على البصرة في عام (١٢٦هـ) تولى حفر نهر عبد الله بن عمر بن عبد العزيز، فقد شكى أهل البصرة ملوحة مائهم لعبد الله بن عمر بعد أن ولي العراق من قبل الخليفة يزيد بن الوليد (١٢٦هـ)، فأوعز إلى واليه على البصرة بحفر النهر الذي حمل اسمه (٤٩).

أما آل أبي الشوارب القضاة، فلا يتضح من المصادر ما يجعلنا نحدد وضعهم المادي بدقة، فهناك أشارات متباينة ومتفرقة وتمتد عبر فترة زمنية طويلة، وأول الاشارات جاءت من الطبري في معرض حديثه عن نشاط حركة الزنج في البصرة عام (٢٥٥هـ/ ٨٦٨م) فيقول إن قائد الحركة 'سار حتى نهر فريد (افريد)فانتهى إلى نهر يعرف بالحسن بن محمد القاضي، وعليه مسناة تعترض بين الجعفرية ورستاق القفص'(٥٠)، وفي البداية نذكر أن النهر -اعتمادا على صالح أحمد العلي -يقع في الأطراف الشمالية الشرقية من البصرة ضمن مجموعة من الأنهار الصغيرة (٥١) التي ربما كانت بمثابة جداول تتفرع من الأنهر لسقي الاراضي الزراعية البعيدة عن النهر. ولكن هل كان للحسن بن محمد الشواربي (ت٢٦١هـ/ ٨٧٤م) نشاط زراعي، أو ربما كان يقوم باستصلاح بعض الاراضي الزراعية في تلك المنطقة، وهل إن هذا النهر امتداد للأنهار المنسوبة لاجداده المذكورة أعلاه؟ وللأسف، فأن المصادر لاتقدم لنا شيئا بهذا الخصوص.

ويبدو أن حركة الزنج بالاضطراب الذي أثارته لأهل البصرة، والتخريب الذي لحق بالاراضي الزراعية المحيطة بها، وخصوصا المنطقة الشمالية الشرقية منها، أثر نوعا ما في الأوضاع الاقتصادية لآل أبي الشوارب، ويبدو ذلك احتمالا أكيدا إذا عرفنا أن آل أبي الشوارب بعد عام (٢٥٥هـ) اندفعوا في تولي المناصب القضائية وربما للحصول على الراتب الشهري من هذه الوظيفة .

وهناك رواية أخرى يقدمها لنا الهمداني ضمن حوادث عام (٣٢٥هـ/ ٩٣٦م) فيقول "ووافى أبو طاهر القرمطي إلى الكوفة، فخرج ابن رائق من بغداد لثلاث خلون من جمادى الأولى، ونزل بستان ابن أبي الشوارب بالياسرية " (٥٢) ، ومن الضروري أن نلاحظ الفارق الزمني بين الإشارتين أولا، ونحدد دلالة النص التي تعني أن الوضع المادي لبعض من آل أبي الشوارب كان جيدا ، ونقصد محمد بن الحسن (ت٢٤٣هـ/ ٨٥٩م) فهو يمتلك بستانا في منطقة الياسرية وهي من المناطق الزراعية التي تقع غرب المدينة المدورة بين نهري عيسى وكرخايا (٥٣) وكانت فيها بساتين لبعض الأمراء(٥٤)، علما بأن الشخص المعني في النص معروف بأخذ الرشاوى ويبدو أن هذا هو السبب في غناه (٥٥).

وكان على النقيض منه ابن عمه أحمد بن محمد الشواربي (ت٤١٧هـ/ ١٠٢٦م) آخر القضاة من آل أبي الشوارب، فقد كان فقيرا حتى إن أحد أصدقائه الاثرياء قدم له مساعدات مالية (٥٦).

التكوين الثقافي والفكري:

كانت البصرة من المراكز الثقافية والحضارية المهمة وقتذاك، وزخرت بمجموعة كبيرة من العلماء في شتى المجالات، فبرز فيها مجموعة من ثقات المحدثين الذين اهتموا بدراسة الحديث النبوي ونقله، ومن بين هؤلاء محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب (٢٤٤هـ/ ٨٥٨م) الذي وثق من قبل المتشددين من علماء الجرح والتعديل كأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ/ ٨٥٥م) والنسائي (ت٣٠٣هـ/ ٩١٥م) (٥٧) ودرس الحديث النبوي على يد مجموعة من الشيوخ الثقات (٥٨)، من أبرزهم الفقيه الثقة الثبت حماد بن زيد بن درهم البصري (ت١٧٩هـ/ ٧٩٥م) والثقة الثبت العابد بشر بن المفضل بن لاحق البصري (ت١٨٧هـ/ ٨٠٢م)، والثقة الثبت عبد الوارث بن سعيد التنوري البصري (١٨٠هـ/ ٧٩٦م)، والثقة عبد العزيز بن المختار الدباغ البصري (٥٩)، وغيرهم.

أما علي بن محمد بن عبد الملك الشواربي فاهتم ايضا برواية الحديث النبوي ونقل الخطيب البغدادي عنه حديثا ووثقه بقوله "كان حسن الحديث ..... غير متهم " (٦٠) ودرس الحديث على يد مجموعة من الشيوخ الثقات يأتي الثقة الثبت أبو سلمة موسى بن اسماعيل التبوذكي (ت٢٢٣هـ/ ٨٣٧م) في مقدمتهم ، وكذلك الثقة الثبت أبو عمر حفص بن عمر الحوضي (ت٢٢٥هـ/ ٨٣٩م) ومن شيوخه أيضا الثقة الثبت أبو الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي البصري (ت٢٢٧هـ/ ٨٤١م) (٦١) وكان علي بن محمد كثير الطلب للحديث (٦٢) ،ويعتبر مع أبيه من أنشط آل أبي الشوارب في رواية الحديث النبوي، فقد بلغت المكانة العلمية لمحمد بن عبد الملك في البصرة منزلة متميزة، مما دفع الخليفة المتوكل إلى استدعائه من البصرة، والاعتماد عليه ضمن مجموعة من علماء الحديث في نشر الحديث والسنة النبوية في سامراء وبغداد عام (٢٣٤هـ)(٦٣)، ومن المفيد أن

نذكر أن محمد بن جرير الطبري كان أحد تلاميذه، وأخذ عنه الرواية الخاصة بنزول الوحي على الرسول (ص) (٦٤)، أما ابنه علي، فقد فعل الشيء نفسه و'حمل الناس عنه حديثا كثيرا' (٦٥).

أما الثقافة القضائية لآل أبي الشوارب، فلم تزودنا المصادر بمعلومات واسعة بهذا الخصوص، ولا توجد بعض القضايا التي حكم فيها قضاة الأسرة حتى يتسنى لنا دراستها والاستنتاج منها، وكل ما نملك مَن معلومات جاءتنا في أربع روايات تتعلق بشخصية علي بن محمد الشواربي، فقد نقل عنه وكيع ثلاثا منها ، تتحدث الأولى عن قضاء الأعمش، في حين كانت الثانية عن الرزق أو الراتب الشهري لأحد القضاة، وكانت الثالثة عن نص رسالة الخليفة عمر بن الخطاب (رض) لأبي موسى الاشعري قاضي البصرة في موضعين (٦٦). أما الرواية الرابعة فذكرها ابن الجوزي ضمن حوادث عام (٢٨٣هـ/ ٨٩٦م) وتؤكد على أن الخليفة المعتضد (٢٧٩هـ/ ٩٨٢م-٩٨٢هـ/ ٩٠١م) كتب إلى جميع المناطق الادارية التابعة للخلافة العباسية وقتذاك بضرورة توزيع الزيادة الحاصلة في سهام المواريث على ذوي أرحامهم بعد أن استشار كلا من القاضي أبي خازم عبد الحميد بن عبد العزيز والقاضي علي بن محمد الشواربي والقاضي يوسف بن يعقوب الازدي، فاقترح أبو خازم وعلي بن محمد توزيعها على أقربائهم نظرا لاجماع الصحابة،عمر بن الخطاب،وعلي بن أبي طالب ،وعبد الله بن مسعود وغيرهم (رض) على هذا الرأي، فمال الخليفة إلى رأيهم وأهمل رأي القاضي الازدي الذي افتى بضرورة إرجاع تلك الزيادة إلى بيت المال اعتمادا على انفراد الصحابي زيد بن ثابت بهذا الرأي(٦٧).

وتعكس هذه الروايات دلالة ذات اهمية خاصة واستنادا عليها يمكن القول إنه كانت لآل أبي الشوارب ثقافة قضائية وهذه ليست مغالاة وتعميم كما قد يتراءى للقارىء وإذا شئنا مثلا ساطعا على ذلك، ان من مجموع عشرة قضاة من هذه الأسرة والذين شملتهم الدراسة نجد ستة منهم من فرع علي بن محمد ومعنى ذلك ان الثقافة القضائية لعلي قد انتقلت إلى أبنائه واحفاده ويمكن ان نضيف دليلا اخر فمن بين هؤلاء القضاة الستة لم تذكر المصادر سوى اثنين منهم اهتموا بدراسة الحديث النبوي فبالاضافة لعلي بن محمد نفسه نجد حفيده محمد بن الحسن كان كما يقول الخطيب البغدادي 'طلابه للحديث' ومن ابرز شيوخة أحمد بن محمد بن مسروق الطوسي (ت٢٩٩هـ/ ٩١١م)(٦٨). ومن نافلة القول فأن ابن عمه أحمد بن محمد الشواربي (ت٤١٧هـ) درس الحديث النبوي' إلا أنه لم يحدث'(٦٩) ومن هذا الباب ينبغي ان نتسائل عن المصادر التي اعتمدها القضاة من آل أبي الشوارب في الحكم بين الناس في مشكلاتهم غير الحديث النبوي ،وهنا تبرز أمامنا مسألة الموروث القضائي كأفضل المصادر في حل مشكلات أبناء المجتمع الاسلامي وخصوصاً أن المذاهب الفقهية استقرت في تلك الفترة .

وربما كان لهذا الموضوع صلة حثيثة بوضوع آخر هو انتماؤهم للمذهب الحنفي الذي انتشر في

العراق على يد مجموعة من تلاميذ أبي حنيفة النعمان بن ثابت (ت١٥٠هـ/ ٧٦٧م) ومنهم على وجه التحديد لا الحصر أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم (ت١٨٢هـ/ ٧٩٨م)قاضي قضاة الخليفة الرشيد (١٧٠هـ/ ٧٨٦م-١٩٣هـ/ ٨٠٨م) وعن نشاطه يقول الانباري 'نجح أبو يوسف في نشر مذهبه حين التزم بتولية القضاة من اتباع المذهب الحنفي دون سواهم ' (٧٠) ، فكان من نتائج ذلك أن أصبح أكثر قضاة بغداد من معتنقي المذهب الحنفي (٧١) .

والجدير بالذكر أن نسبة آل أبي الشوارب للمذهب الحنفي غير واضحة في المصادر باشارات صريحة الا ما ندر كقول الخطيب عن علي بن محمد الشواربي إنه 'كان متوسط العلم بمذهب أهل العراق'(٧٢)، ويقصد به المذهب الحنفي. أما المسعودي (٣٤٦هـ/ ٩٥٧م) فيلقب محمد بن الحسن الشواربي بالحنفي(٧٣)، وترجمه القرشي (ت٧٧٥هـ/ ١٣٧٣م) لأبي العباس بن عبد الله الشواربي في كتابه الجواهر المضيئة وهو من كتب طبقات الحنفية وبناء على هذه الاشارات المتفرقة ولعدم وجود تراجم لأفراد الأسرة في في كتب طبقات المذاهب الأخرى، ولقول القرشي وان كان مبالغا فيه -إنه خرج من هذه الأسرة ' سبعون قاضيا على مذهب أبي حنيفة ' (٧٤)، يمكن القول إنهم كانوا على المذهب الحنفي، أما إشارة الخطيب السابقة بخصوص علي بن محمد، فربما تحدد لنا بصورة تقريبية بداية آل أبي الشوارب مع المذهب الحنفي والتي زادت مع مرور الايام، لاسيما إن القضاة الاخرين من الأسرة، سعوا إلى تبوأ المناصب القضائية ويقول الجاحظ (ت٢٥٥هـ / ٨٦٨ م) ' ونحن بالبصرة إذا رأينا الرجل يطلب الراي، ويركب بغلا، ويردف خلفه غلاما، قضينا بأنه يطمع في القضاء'(٧٥)، فمن الجائز أن ينتمي آل أبي الشوارب إلى المذهب الحنفي لكي يتبوؤا المناصب القضائية.

شهدت مدينة البصرة منذ منتصف العصر الأموي بروز مدرسة علم الكلام التي مثلها المعتزلة وزادت قوة هذا التيار الفكري بمساندة الخليفة المأمون (١٩٨هـ/ ٧١٣م-٢١٨هـ/ ٨٣٢م) لهم واعتماد آرائهم مذهبا رسميا للدولة عام (٢١٣هـ/ ٨٢٨م) (٧٦)، وقد نشأ في البصرة وقتذاك صراع فكري وعقائدي بين قوى المحافظة والتجديد، فانضم علماء الحديث وأهل السنة تحت لواء قوى المحافظة، في حين انضوى علماء المعتزلة تحت لواء تيار التجديد. أما آل أبي الشوارب فيظهر أنهم من قوى المحافظة، بدليل مساندة جدهم محمد بن عبد الملك للخليفة المتوكل عندما أبعد المعتزلة عام (٢٣٤هـ / ٨٤٨م) وحلت مذاهب أهل السنة كمذهب رسمي للدولة العباسية محل الاعتزال. وقد أثِر عن محمد بن عبد الملك الشواربي قوله 'إن صاحبنا عمر بن العزيز جاء الله به برد المظالم ، وجاء الله بالمتوكل برد الدين'(٧٧)، ويكشف هذا النص بوضوح عن نظرة محمد بن عبد الملك لحركة الاعتزال، وأنه يصورها بمثابة الابتعاد عن الدين، ولكن لماذا لم يتأثر آل أبي الشوارب بالافكار

المعتزلية؟ ويبدو أن الاجابة على هذا السؤال تكمن في استذكار بعض المعلومات عن ماضي الأسرة، فهم أمويون سكنوا البصرة التي عرفت بميولها العثمانية، لابل إن آل أبي الشوارب أنفسهم كانوا عثمانيي الميول لانهم من بني أمية أولا كما أن أغلب شيوخ محمد بن عبد الملك ميولهم عثمانية(٧٨)، وقد ساندوا الخلافة الأموية بحكم انتسابهم اليها نسبا ومصلحة، وبالتالي فإنهم تبنوا وجهة نظرها التي كانت تساند الافكار الجبرية وتشيعها بهدف تزكية أعمال الخلفاء وتبرير تصرفاتهم وحث الرأي العام الاسلامي على لزوم الجماعة والامتناع عن شق عصا الطاعة، لأن أعمالهم مقدرة عليهم فهم مسيرون وليسوا بمخيرين (٧٩)، وقد توارث آل أبي الشوارب هذا الموقف الفكري الذي يتعارض تمام المعارضة مع مبدأ حرية الأرادة الانسانية الذي اكده المعتزلة.

دور آل أبي الشوارب في خدمة القضاء في العصر العباسي:

تبدأ علاقة آل أبي الشوارب مع القضاء بالعرض الذي قدمه الخليفة المتوكل لجدهم محمد بن عبد الملك بتولي قضاء البصرة فاعتذر بحجة تقدم العمر وسوء حالته الصحية (٨٠)، ورفضه ليس بالظاهرة الجديدة والغريبة في تاريخ القضاء الاسلامي، حيث عرفت باسم العزوف عن القضاء، وقد درست من قبل بعض قدامى المؤرخين والباحثين المحدثين (٨١)، وسبب عزوفهم بعض احاديث نسبت إلى الرسول (ص) تحذر من تولي القضاء كقوله 'من جعل قاضيا بين الناس فقد ذبح بغير سكين'(٨٢)، ويعلق الانباري على تلك الأحاديث فيقول 'ظاهر هذه الأحاديث أنها محمولة على التحرج من القضاء لعظم خطره ' (٨٣)، مما حدا بعدد من الأتقياء إلى عدم تولي القضاء ، وهناك أقوال على النسق نفسه نسبت إلى مجموعة من الصحابة والأتقياء (٨٤)، وها هو محمد بن عبد الملك يؤنب ابنه الحسن على توليه القضاء بقوله 'وصل الي كتابك بتوليك القضاء ، وحاشا لوجهك الحسن ياحسن من النار'(٨٥) وكذلك تردد علي بن محمد وأحمد بن محمد في البداية في تولي القضاء.

ويتبين مما تقدم اجمالا أنه لم يكن لأبي الشوارب محمد أو أجداده نشاط قضائي في العصر الأموي، وربما يفسر ذلك بأن مكانتهم في ذلك العصر بحكم كونهم من الأمويين اغنتهم عن الاهتمام بإشغال مناصب قضائية، أو حتى الاهتمام بدراسة الحديث النبوي والعلوم الدينية الأخرى، ومع تغير الاحوال السياسية بعد عام (١٣٢هـ/ ٧٤٩م) أصبح أبو الشوارب وبنوه على هامش الأحداث فأخذت اهتماماتهم تتغير نحو دراسة العلوم الدينية والتميز فيها كنوع من التعويض وسد النقص الحاصل في مكانتهم المفقودة، ثم سعوا بعد ذلك نحو تولي المناصب القضائية ولا سيما منصب قاضي القضاة في سامراء وبغداد ليكونوا على مقربة من الخلفاء العباسيين، وليطلعوا كسابق عهدهم على مجريات الأحداث السياسية، وربما طمح بعضهم لأن يلعب دورا كبيرا فيها.

والجدير بالملاحظة والاستفسار بروز ظاهرة الاسر في تولي وتوارث المناصب القضائية في العصر العباسي مثل آل العنبري من بني تميم (٨٦)، وآل أبي الشوارب وآل حماد بن زيد الازدي (٨٧)، وآل الدامغاني(٨٨)، ويبدو أن الخلفاء العباسيين شجعوا مثل هذه الظاهرة لعدة عوامل، منها ما هو ذاتي، وما هو موضوعي، ويأتي في مقدمتها عروبة بعض هذه الاسر وتمتعها بمنزلة اجتماعية طيبة في المجتمع العربي وقتذاك. وكذلك المكانة العلمية لأفراد هذه الاسر والتوافق المذهبي بين مذاهبهم وميول وتوجهات مؤسسة الخلافة من الناحية الدينية والمذهبية وباستثناء الفترة التي سيطر فيها الاعتزال مالت الدولة العباسية إلى اتخاذ مذاهب أهل السنة كمذهب رسمي لها. فآل أبي الشوارب وآل الدامغاني كانوا على المذهب الحنفي، أما آل حماد فكانوا على المذهب المالكي، وقد ساهم التقليد في تناقل الموروث الثقافي والقضائي بين افراد هذه الأسر بسهولة مما ساعد على أن يصبح القضاء بمثابة مهنة لابنائهم.

يعتبر الحسن بن محمد بن عبد الملك بإجماع المصادر التي بين أيدينا أول القضاة من آل أبي الشوارب ففي عام (٢٤١هـ/ ٨٥٥م) طلب قاضي القضاة جعفر بن عبد الواحد من الخليفة المتوكل أن يأذن له في حضور فداء الأسرى بين الدولة العربية الاسلامية والدولة البيزنطية فوافق الخليفة شريطة أن يستخلف رجلا يقوم بمهام عمله فوقع اختياره على الحسن بن محمد، وكان على حد قول الطبري حدث السن (٨٩).

وفي رواية للخطيب البغدادي يوردها ضمن ترجمة محمد بن عبد الملك الشواربي، يذكر أن أحمد ابن حنبل (ت٢٣١هـ/ ٨٥٥م) سئل عن رأيه' بابن أبي الشوارب قاضي فارس. فقال: ان كان الشيخ فما بلغني عنه إلا خيرا، وان كان ابن الشيخ أو غيره فلا أعرفه '(٩٠) فإذا صحت هذه الرواية فإنها تقدم لنا احتمالا أن يكون الحسن بن محمد قد تولى قضاء فارس قبل ان يستخلف لمنصب قاضي القضاة عام (٢٤١هـ)، فلا يمكن أن تكون بدايته أن يستخلف مباشرة في منصب قاضي القضاة دون ممهدات يكتسب فيها ولو قليلا من الخبرة، علما بأن اتصال هذه الأسرة بالخليفة المتوكل يرجع إلى عام (٢٣٤هـ) وتعزز مع مرور الوقت بفضل مكانة أبيهم محمد بن عبد الملك وورعه وتقواه وعلمه بالحديث والسنة النبوية، فمن المحتمل أن الخليفة المتوكل فكر في تكريم تلك الأسرة والإفادة في الوقت نفسه من جهودهم في خدمة القضاء، وبما أن محمد بن عبد الملك رفض تولي القضاء فربما عرض المتوكل أمر قضاء فارس على ابنه الحسن، ولا نعرف على وجه الدقة والتحديد هل أنب الحسن من قبل أبيه على تعيينه قاضيا لفارس أم لاستخلافه في منصب قاضي القضاة ؟ علما بأن هذا الاستخلاف كان لفترة قصيرة.

وينفرد الثعالبي ويحاكية ابن الكازروني والأربلي بالقول إن الحسن بن محمد كان قاضيا للقضاة في خلافة المستعين (٢٤٨هـ/ ٢٦٨م-٢٥٢هـ/ ٨٦٦م) (٩١) حيث تؤكد رواية الثعالبي أنه دخل على الخليفة المستعين للشهادة على إقراره بالعزل قائلا له' ياأمير المؤمنين أما تشهد على إقرارك بما فيه، قال بلى' (٩٢)، ويكاد هذا النص يدحض شكوك الانباري حول تولي الحسن بن محمد منصب قاضي القضاة خلفا للقاضي جعفر بن عبد الواحد عام (٢٥٠هـ/ ٢٦٤م)بقوله 'لم اعثر على مايؤيد تولي الحسن بن محمد بن أبي الشوارب قضاء القضاة غير ماذكره الثعالبي' (٩٣)، لولا عثورنا على قرائن اخرى تؤيد شكوكه منها ان علاقة المستعين بآل أبي الشوارب كانت سيئة فيذكر ابن الاثير (ت٦٣٠هـ/ ١٢٣٢م) أن الخليفة المذكور قام في عام (٢٥٠هـ) باسقاط' مرتبة من كانت له مرتبة في دار العامة من بني أمية كأبي الشوارب والعثمانيين' (٩٤) ، ويبدو أن السبب في ذلك ميل الحسن بن محمد الشواربي للمعتز بن المتوكل الطامح في الخلافة اذ كان أحد أصدقائه المقربين)(٩٥)، وإذا عرفنا ان القادة الاتراك وقع اختيارهم على المستعين بالله (أحمد بن محمد بن المعتصم)؛ لأنه ليس من أبناء المتوكل لكي يضمنوا إبعاد أولاد المتوكل عن الخلافة حتى لايثأروا لمقتل أبيهم على يد الاتراك (٩٦)، وبما ان علاقة آل أبي الشوارب كانت كما بينا سابقا قوية بالخليفة المتوكل ولميل الحسن بن محمد الشواربي للمعتز، كان من الطبيعي أن تسوء علاقتهم بالمستعين ويحاول إقصاءهم عن المراكز الحساسة كدار العامة.

وفي خلافة المعتز (٢٥٢هـ / ٨٦٦م-٢٥٥هـ/ ٨٦٨م) ارتفع نجم الحسن بن محمد بسبب الصداقة التي تربط الاثنين، ومما يجدر ذكره رأي المعتز فيه إذ يقول 'ما رأيت افضل من الحسن بن محمد بن أبي الشوارب، ولا أحسن وفاء، ماحدثني قط فكذبني، ولا ائتمنته قط على شيء من سر أو غيره فخانني فيه، وإني لأرى حسن بن محمد يستوحش من ذكر القبيح'(٩٧)، ولكن الطبري يؤكد أن ترشيحه لمنصب قاضي القضاة لم يكن من الخليفة المعتز، بل من بعض المقربين منه، مثل شفيع الخادم ومحمد بن ابراهيم (٩٨)، في عام (٢٥٢هـ) واستمر في منصبه حتى خلافة المهتدي (٢٥٥هـ/ ٨٦٨م-٢٥٦هـ/ ٨٦٩م) الذي أقاله من منصبه لفترة قصيرة من الزمن، وعين محله عبد الرحمن بن نائل نجيح البصري (٩٩)، ولا توضح المصادر اسباب العزل ويذكر العلي أنه أعيد إلى منصبه في خلافة المعتمد (٢٥٦هـ/ ٨٦٩م-٢٧٩هـ/ ٨٩٨ م) وعلى وجه التحديد في عام (٢٥٨هـ/ ٨٧١م) (١٠٠)، وحقا ان الحسن بن محمد كان قاضيا للقضاة في خلافة المعتمد إلا أن زمن إشغاله هذا المنصب يعود إلى عام (٢٥٥هـ) فيؤكد التنوخي أن الخليفة المهتدي اعاد الحسن بن محمد لمنصب قاضي القضاة وعزل ابن نجيح البصري في نفس السنة المذكورة وهذا ما تتفق عليه أغلب المصادر (١٠١)، واستمر في منصبه حتى وفاته عام (٢٦١هـ / ٨٧٤م) (١٠٢).

ومما يلاحظ على فترة ولايته لقضاء القضاة في عهد المعتمد أنه اصطدم بالأمير أبي أحمد الموفق طلحة بن المتوكل الذي فرض على قاضي القضاة تعيين إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد الأزدي -عم القضاة من آل حماد الذين دخلوا في منافسة شديدة على المراكز القضائية مع آل أبي الشوارب - في منصب قاضي الجانب الغربي من بغداد عام (٢٥٨هـ)(١٠٣) فحاول الحسن بن محمد قدر الامكان الحيلولة دون تنفيذ هذا التعيين، إلا أنه فشل في نهاية الأمر، وتقبل الوضع دون رضا(١٠٤).

أما أخوه علي بن محمد بن عبد الملك، فلا تذكر المصادر التي اعتمدنا عليها أنه تولى أي منصب قضائي قبل عام (٢٦١هـ)، أما ما ذكره الخطيب وتابعه ابن الجوزي عليه بقوله عن علي 'وقبل هذا كان على قضاء القضاة بسر من رأى في أيام المعتز والمهتدي' (١٠٥)، فمن السهولة أن نكتشف أن هناك عبارة تتعلق بالحسن بن محمد سقطت جراء النسخ، ولنكمل النص لنرى ذلك واضحا 'فلما توفي الحسن وجه المعتمد بعبيد الله بن يحيى بن خاقان إلى علي بن محمد فعزاه بأخيه، وهنأه بالقضاء، فامتنع من قبول ذلك ،فلم يبرح الوزير عبيد الله بن يحيى من عنده حتى قبل وتقلد قضاء القضاة' (١٠٦) .

وكان رفضه تولي القضاء اسوة بموقف أبيه السابق، لاسيما أنهما يلتقيان بعدد من الخصائص المشتركة، كالميل للاهتمام بدراسة الحديث والفقه والورع والتقوى فهو 'رجل صالح، صفيق الستر، عظيم الخطر. لامطعن عليه في شيء، حسن التوقي في الحكم على طريقة الشيوخ المتقدمين'(١٠٧)، ولكن لدى وكيع رأي آخر ينبغي أن يناقش فيقول ' ثم اضطرب أمر علي بن محمد بن أبي الشوارب في قضاء القضاة عامة أيام المعتمد إلى أن توفي إسماعيل بن إسحاق '(١٠٨)، والنص واضح في تشخيصه لسبب الاضطراب وجود شخصية القاضي إسماعيل بن إسحاق الذي بدأت قوته تتعاظم، فتمكن بفضل صداقته للأمير أبي أحمد الموفق من أن يصبح قاضيا على بغداد بأسرها (٢٦٢هـ/ ٨٧٥م) ويشير التنوخي إلى هذه الظاهرة بقوله ' وبقي ابن أبي الشوارب على قضاء سر من رأى وكان يدعى بقاضي القضاة، وصار إسماعيل المقدم على سائر القضاة ' (١٠٩)، ولكن الا ينبغي ان نستغرب ونتساءل عن أسباب عدم ترشيح إسماعيل بن إسحاق لمنصب قاضي القضاة بعد وفاة الحسن بن محمد الشواربي عام (٢٦١هـ) ولعله لم يكن راغبا في هذا المنصب الذي يقتضي منه ترك بغداد والاستقرار في سامراء، علماً بأن وجوده في بغداد يخدم توجهاته العلمية (١١٠) ·

وبالاضافة إلى مسؤولياته كقاض للقضاة في سامراء، كان علي بن محمد الشواربي يتولى الحكم والقضاء في تكريت وطريق الموصل (١١١)، ثم أضيفت له مهمة أخرى في ربيع الآخر عام

(٢٨٣هـ/ ٨٩٦م) وهي قضاء مدينة المنصور وقطربل خلفا لإسماعيل بن إسحاق (١١٢)، واستمر في منصبه لمدة ستة اشهر فقط، توفي بعدها في السنة نفسها (١١٣).

أما أخوهم العباس بن محمد بن عبد الملك فلا نعرف عنه سوى توليه قضاء مدينة البصرة في (٢٥٢هـ) من قبل الخليفة المعتز (١١٤)، وربما لعب وجود أخيه الحسن في منصب قاضي القضاة وقتذاك وقوة علاقته بالخليفة المعتز أثره في هذا التعيين. وأغلب الظن أنه بقي في منصبه حتى (٢٥٥هـ) ففي هذه السنة عين الخليفة المهتدي القاضي أحمد بن الوزير قاضيا لمدينة البصرة، ويؤيد ذلك وكيع عندما يورد اسم أحمد بن الوزير بعد اسم العباس بن محمد الشواربي(١١٥).

ومما تجدر ملاحظته على خط تولي آل أبي الشوارب المناصب القضائية غيابهم عن الساحة القضائية من الفترة التي تلت وفاة علي بن محمد عام (٢٨٣هـ) وحتى عام (٢٩٢هـ/ ٩٠٤م) ويعزى ذلك إلى ان الخليفة المعتضد (٢٧٩هـ/ ٨٩٢م-٢٨٩هـ/ ٩٠١م) هو ابن الأمير الموفق الذي سبق وأن اشرنا إلى قوة علاقته بآل حماد، ويبدو أن الابن سار على سياسة أبيه في تقريبهم ومن الثابت تاريخيا أن كل الدوائر القضائية في بغداد لم تكن من نصيبهم خلال هذه الفترة وشاركهم فيها قضاة اخرون إلا أن نصيب الأسد يبقى لهم فقد تولى أبو عمر محمد بن يوسف الأزدي قضاء الجانب الشرقي للفترة (٢٨٣هـ/ ٨٩٦م-٢٩٦هـ/ ٩٠٨م) وقضاء مدينة المنصور للفترة (٢٨٤هـ/ ٨٩٧م-٢٩٢هـ/ ٩٠٤م)(١١٦). علما ان منصب قاضي القضاة بقي شاغرا من (٢٨٣هـ) وحتى (٢٩٥هـ/ ٩٠٧م) واستمر ابتعاد آل أبي الشوارب عن القضاء حتى منتصف خلافة المكتفي بن المعتضد (٢٨٩هـ/ ٩٠١م-٢٩٥هـ/ ٩٠٧م) وقد يوحي لنا ذلك بان آل أبي الشوارب ليس لديهم المرشح المناسب لتولي القضاء خلال الفترة المشار اليها اعلاه، وربما لصغر سن البعض منهم وقتذاك. وقد كسرت العزلة في عام (٢٩٢هـ) عندما قام الخليفة المكتفي بنقل القاضي أبو عمر محمد بن يوسف الازدي من منصب قاضي مدينة المنصور إلى منصب قاضي الشرقية وحل محله عبد الله بن علي بن محمد الشواربي (١١٧)، الذي مدحه التنوخي قائلا إنه " من سروات الرجال وله قدر وجلاله " (١١٨)، وعين ابنه محمد المعروف بالأحنف قاضيا لمكة والمدينة وعمره تسعة وعشرون عاما (١١٩).

ورغم دخول آل أبي الشوارب بهذا التعيين حلبة التنافس مجددا إلا أن كفة الميزان لازالت لصالح آل حماد حيث كان أبو عمر قاضيا على منطقتي الشرقية والجانب الشرقي من عام (٢٩٢هـ-٢٩٦هـ) وأخذت تسير لصالحهم أكثر فأكثر حينما أصبح المقتدر (٢٩٥هـ/ ٩٠٧م-٣٢٠هـ/ ٩٣٢م) خليفة للمسلمين فوقع اختياره على أبي عمر محمد بن يوسف لمنصب قاضي القضاة وبقي فيه لفترة قصيرة

حتى (٢٩٦هـ/ ٩٠٨م)، وعلى وجه التحديد عندما اشترك في محاولة خلع المقتدر ومبايعة ابن المعتز بالخلافة (١٢٠)، في حين أرغم عبد الله بن علي الشواربي على خلع المقتدر ومبايعة ابن المعتز (١٢١)، وبعد فشل المحاولة الانقلابية ألقي القبض على كل المشتركين فيها بما فيهم أبو عمر الذي كاد ان يقتل لولا رجاء والده للوزير علي بن محمد بن الفرات للوساطة عند الخليفة المقتدر بإطلاق سراحه مقابل مئة الف دينار(١٢٢)فـفسح المجال أمام آل أبي الشواربي للسيطرة على المؤسسة القضائية في العراق بصورة شبه تامة وحتى عام(٣٠١هـ/ ٩١٣م)، فيذكر وكيع أن القاضي عبد الله بن علي الشواربي نقل في عام (٢٩٦هـ) من قضاء مدينة المنصور ليحل محل أبي عمر على قضاء منطقتي الشرقية والجانب الشرقي وأسندت اليه دوائر قضائية أخرى مثل طريق خراسان والمدائن والنهروانات ومايسقى الفرات وقضاء سامراء وطريق الموصل (١٢٣)، وبقي في منصبه حتى عام (٢٩٨هـ) حيث أقعده المرض عن القيام بواجباته الوظيفية (١٢٤)، ويذكر مؤلف كتاب العيون والحدائق في ثنايا حديثه عن مرضه انه ' كثر الدعاء عليه ، وسر بذلك كثير من الناس وكان ثقل عليهم أمره' (١٢٥)، ويكشف هذا النص الفريد عن أن الرأي العام في بغداد لم يكن راضيا عنه ويحاول صاحب النص ان يلتمس الأعذار لعبد الله بن علي الشواربي فيبرر ذلك بقوله ' وكانت له حاشية سوء تعمل مالايعلم به وكان في نفسه جميل الفعل' (١٢٦)، ومما يعزز صحة هذا التبرير وأن تصور العامة لم يكن صحيحا قيام الخليفة المقتدر باسناد مهام عبد الله بن علي إلى ولده محمد الأحنف ' خليفة لأبيه حتى يظهر حاله وما يكون من علته فنظر كما كان ينظر أبوه وأنفذ الأمور مثل تنفيذه' (١٢٧)، بالاضافة إلى مهامه السابقة قاضيا لمكة والمدينة التي كان يستخلف عليها من ينوب عنه في ادارة قضائها.

ويذكر صاحب العيون والحدائق أنه كانت لمحمد أعمال كثيرة وأن 'السبب في ذلك ميل أم المقتدر إليهم وتقدمها إلى ابن الفرات بالشد على يده وتقويم أمره'(١٢٨)، وبقدر ما يكشف هذا النص عن مناصرة أم المقتدر لآل أبي الشوارب وحسن علاقتها بهم فإنه يتعارض مع نص آخر قدمه وكيع معاصر تلك الحقبة الذي يقول ان الوزير ابن الفرات' كان يعادى آل أبي الشوارب، وكانوا على قضاء بغداد، فلما أخذ ابن الفرات وولى محمد بن عبد الله بن يحيى بن خاقان مال إلى آل أبي الشوارب لعداوته لابن الفرات'(١٢٩)، وقد يبدو للوهلة الأولى أن هناك تناقضا صارخا بين هذين النصين ولكن من الجائز ان ابن الفرات لم يكن يميل إلى آل أبي الشوارب وليس في يده حيلة في إبعادهم عن مناصبهم القضائية لقوة علاقة أم المقتدر بهم فقد 'أصبحت في خلافة ابنها أهم شخصية في البلاط. وكان المقتدر يعاملها بمنتهى الاحترام حتى كانت طلباتها تنفذ حتما'(١٣٠)، هذا من جهة ومن جهة أخرى ينبغي أن لانهمل إبعاد آل حماد عن المؤسسة القضائية مما كان له أثره في عدم وجود البديل المناسب الذي يقترحه ابن الفرات على الخليفة أو أمه ليحل محل آل أبي الشوارب، ثم ان ابن الفرات

معروف باتباع مصالحه أينما وجدت فعلى الرغم من عدم احتياجه للمال ' ومع كونه من الأغنياء، فقد اتهم بالسعي لجمع الأموال لنفسه على حساب مصلحة الخلافة والدولة مستغلا وظيفته، ويمنح أقاربه وأصحابه أحسن الوظائف في الدواوين وغيرها في العاصمة والأطراف'(١٣١)، ولا يفوتنا أن نذكر أن المصادر لم تقدم لنا أسباب معاداة ابن الفرات لآل أبي الشوارب.

وفي عام(٢٩٩هـ/ ٩١١م) عين محمد بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان وزيرا محل ابن الفرات وقد ربطت آل أبي الشوارب بهذا الوزير أواصر الصداقة التي تمتد إلى عهد والده عبد الله بن يحيى الذي كان وزيرا للخليفة المعتمد وهو الذي اقنع في عام (٢٦١هـ) علي بن محمد الشواربي بقبول منصب قاضي القضاة ويمكن أن نضيف عاملا آخر لقوة العلاقة هو حالة العداء بين الخاقاني وابن الفرات (١٣٢).

ونتيجة لذلك اتسعت المهام القضائية لمحمد بن عبد الله الشواربي الذي تولى قضاء واسط والبصرة وكور دجلة وطريق الفرات إلى الرقة والأهواز وبادرايا وباكسايا في عام (٢٩٩هـ) (١٣٣)، ويقيم الخطيب البغدادي فترة ولايته فيقول'وكان سريا جميلا واسع الاخلاق قريبا من الناس، ولم يكن له خشونة فاضطربت الأمور بنظره، ولبس عليه في أكثر أحواله، وكانت أمور السلطان أيضا كلها قد اضطربت' (١٣٤)، وهذا النص يحمل أكثر من دلالة ويأتي اضطراب الأمور على القاضي الشواربي في مقدمتها، ويعود السبب في ذلك لعدة عوامل منها سعة وكثرة المناطق القضائية التي تولاها محمد ويبدو أنها فوق مستوى طاقته وإن كان يستخلف من ينوب عنه في إدارتها، كما أن من أبرز صفاته الشخصية المرونة المفرطة وهي صفة غير محببة خاصة في الظروف غير الاعتيادية التي كانت تمر بها الخلافة العباسية في عهد الخليفة المقتدر وإلى هذا المعنى اشار الخطيب بقوله'وكانت أمور السلطان ايضا كلها قد اضطربت'(١٣٥)، ومن المحتمل أن القاضي محمد بن عبد الله الشواربي استضعف من قبل الآخرين وتجاوز عليه البعض منهم وهذا مانجده في التهم الموجهة اليه والتي يبدو انها بعيدة عن الواقع وربما كانت من وضع أعداء آل أبي الشوارب لتشويه سمعتهم . وينفرد صاحب العيون والحدائق بذكر هذه التهم ودحضها وأولها ارتباطه بعلاقة مشبوهة مع مغنية تعرف بابنة كروبا (١٣٦)، فيقول'وذكر ان بنت كروبا سئلت عما يقال فيها وفي القاضي فأنكرت ذلك عليه وقالت ما جالسته قط'(١٣٧)، أما التهمة الثانية فهي عبارة عن إشاعة مفادها أن القاضي يشرب الخمر سرا فقد 'تحدث الناس بأن زورقا وجد منحدرا إلى بغداد وفيه شراب فشنع الناس للقاضي وكثر على أفواههم واستعظموه'(١٣٨)، ولايكتفي صاحب العيون والحدائق بنفي هذه التهمه عن ابن أبي الشوارب بل وينسبها إلى أحد كتابه فيقول'وذكر ان الدنان التي كانت في الزورق كانت لكاتب له'(١٣٩)،

ويصح ذلك ويبدو احتمالا أكيدا إذا عرفنا أن من أبرز الصفات الشخصية لمحمد بن عبد الله الشواربي، المرونة والتسامح فمن الجائز ان يقوم بعض كتابه بتصرفات غير مقبولة باسمه لاسيما وان الظروف العامة تسمح بتفشي مثل هذه الظاهرة .

وقبل وفاته باربعين يوما اقيل محمد بن عبد الله الشواربي من منصبه في عام (٣٠١هـ/ ٩١٣م)(١٤٠) مما يدفعنا إلى القول بان وضعه الصحي في الفترة الاخيرة من حياته الوظيفية لم يكن جيدا حيث توفي قبل والده المريض ومن الممكن اضافة ذلك إلى جملة العوامل التي ساهمت في اضطراب الأمور بنظره في الفترة الاخيرة .

شهد عام (٣٠١هـ) انحسار مد القضاة من آل أبي الشوارب، وزحف آل حماد على مناصبهم القضائية وهي ظاهرة تستحق ان نقف عندها ونحلل أسبابها والعوامل التي أدت اليها، فيقدم لنا وكيع نصا في غاية الأهمية يربط فيه بين تاريخ تعيين الوزير علي بن عيسى بن الجراح في وزارته الأولى (محرم ٣٠١هـ -ذوالحجة ٣٠٤هـ) وتقلص نفوذ آل أبي الشوارب وخصوصاً نفوذ محمد بن عبد الله الشواربي فيقول 'وصرف عن هذه الاعمال التي وليها في صفر سنة أحد وثلاثمائة، عند قدوم أبي الحسن علي بن عيسى بن داود بن الجراح من مكة وتقلده الوزارة فلم يبق في يديه إلا خلافة أبيه على سرّ من رأى وطريق الموصل وعكبرا وطريق خراسان'(١٤١)، ولكي تكتمل الصورة وتتضح الأسباب، قام الخليفة المقتدر في نفس العام بالصفح عن أبي عمر القاضي بوساطة الوزير علي بن عيسى وقلده المناصب القضائية التي عزل عنها محمد بن عبد الله الشواربي (١٤٢)، علاوة على ذلك يذكر ابن الجوزي أن تقليد أبي عمر لمنصب قاضي القضاة في عام (٣١٧هـ / ٩٢٩م) كان بإشارة من الوزير علي ابن عيسى (١٤٣)، إن هذا التقارب بين الوزير المذكور وآل حماد يعودإلى عامل مذهبي وعلى هذا المعنى أكد المستشرق فاديت (J.C VADET) بقوله 'ان الوزير علي بن عيسى كشافعي فضل أن يكون مالكيا على رأس إمارة القضاء'(١٤٤)، ولكي نكون أكثر موضوعية علينا ان لانتجاهل المنزلة العلمية الرفيعة التي تمتع بها القاضي أبو عمر الأزدي (١٤٥)،فاصبح المجال مفتوحا أمامه وأمام ابنائه بعد وفاة اثنين من كبار القضاة من آل أبي الشوارب وهم محمد بن عبد الله ووالده ولم يتبق في يد آل أبي الشوارب سوى دوائر قضائية لاتضاهي أهميتها أهمية الدوائر القضائية في العاصمة وهي سامراء وطريق الموصل وعكبرا وطريق خراسان التي تولى مسؤولية قضائها الحسن بن عبد الله بن علي (ت٣٢٥هـ / ٩٣٦م) (١٤٦) الذي مدحه التنوخي قائلا 'وهذا رجل حسن السيرة جميل الطريقة، قريب الشبه من أبيه وجده، على طريقتهم في باب الحكم والسداد'(١٤٧) .

وفي عام (٣١٦هـ / ٩٢٨م) عين الخليفة المقتدر الحسن بن عبد الله قاضيا على مدينة المنصور(٨٤١) بعد عزل قاضيها أحمد بن اسحاق بن بهلول الذي شغل المنصب لفترة زمنية تقدر بعشرين عاما (٢٩٦ -٣١٦ هـ) (١٤٩)، فدخل بذلك دائرة التنافس القضائي مرة أخرى مع آل حماد، واستمر في منصبه لمدة أربع سنوات عزل بعدها في عام (٣٢٠هـ/ ٩٣٢م) ليسند هذا المنصب لأبي الحسين عمر بن محمد بن يوسف الأزدي (١٥٠)، فخلت الساحة القضائية في بغداد من آل أبي الشوارب وصفت لآل حماد حتى عام (٣٢٩هـ/ ٩٤٠م) إذ انتهى وجودهم على الساحة القضائية بصورة نهائية.

وفي خلافة القاهرة (٣٢٠هـ/ ٩٣٢م-٣٢٢هـ/ ٩٣٣م) وُلي محمد بن الحسن بن عبد الله الشواربي قضاء مصر عام (٣٢١هـ/ ٩٣٣م)، فقام بتكليف أحمد بن عبد الله الدينوري بالنيابة عنه في إدارة شؤونها القضائية (١٥١).

أما بخصوص منصب قاضي القضاة فيرجح الأنباري اعتمادا على رواية مسكوية والهمداني أن أبا الحسين عمر بن محمد الأزدي عين في منصب قاضي القضاة بعد وفاة والده من قبل الخليفة المقتدر عام (٣٢٠هـ) (١٥٢)، 'على الرغم مما ذكره ابن الجوزي والقاضي عياض خلافا لذلك' ويضيف الأنباري' ويفيدني في ترجيحي هذا، ما ذكره الحموي عن أحمد بن اسحاق بن البهلول أنه قال: كنت أحضر دار المقتدر وأنا غلام حدث بالسواد مع أبي الحسين عمر وهو يومئذ قاض للقضاة'(١٥٣)، والجدير بالملاحظة ان أحمد بن إسحاق توفي نقلا عن الحموي نفسه -في عام (٣١٨هـ/ ٩٣٠م) (١٥٤)، كما يذكر الأنباري أيضا ان خدمته القضائية جاوزت الاربعين عاما (٣٧٦هـ-٣١٦هـ)(١٥٥) فهل يعقل انه كان اصغر سنا من أبي الحسين عمر بن محمد الأزدي، وأغلب الظن أن العكس هو الصحيح ،ويتضح بعد ذلك أن النص الاصلي فسر خطأ، حيث يرد في النص نفسه ان أحمد بن إسحاق بن البهلول كان معاصرا لأبي عمر محمد بن يوسف والد أبي الحسين(١٥٦)، وبالإضافة إلى ذلك ان الأمير مؤنس التركي سلم في عام (٣٢٠هـ) جثة المقتدر للحسن بن عبد الله الشواربي لكي يتولى دفنها (١٥٧)، أفلا يجدر بنا ان نتسائل لماذا لم تسلم لقاضي القضاة أبي الحسين الأزدي إذا كان فعلا قاضيا للقضاة وقتذاك .

وخلاصة القول ان منصب قاضي القضاة بقي شاغرا بعد وفاة القاضي أبي عمرالأزدي عام (٣٢٣هـ) وحتى عام (٣٢٥هـ/ ٩٣٦م)، ففي السنة الاخيرة، قام الخليفة الراضي (٣٢٢هـ/ ٩٣٣م-٣٢٩هـ/ ٩٤٠م) بتعيين أبي الحسين عمر بن محمد الأزدي في هذا المنصب، وقد كان لأمير الأمراء محمد بن رائق دور كبير في ذلك (١٥٨)، والسؤال الذي يفرض نفسه بالحاح لماذا لم يصدر أمر

تعيينه منذ الأيام الأولى لخلافة الراضي وتأخر حتى عام (٣٢٥هـ)لاسيما وان علاقته بالخليفة الراضي كانت متينة جدا حتى انه عندما توفي أبو الحسين عام (٣٢٨هـ/ ٩٣٩م)' وجد الراضي عليه وجدا شديدا حتى كان يبكي عليه'(١٥٩)، لعل من بين أسباب ذلك تكافؤ مكانة الحسن بن عبد الله الشواربي مع مكانة أبي الحسين، الذي يؤيد هذا الاستنتاج أنهما يظهران سويا في الأحداث السياسية الهامة مثل وفد الوساطة للمصالحة بين الخليفة المقتدر والأمير مؤنس عام (٣١٩هـ/ ٩١٣م)(١٦٠)، وفي الشهادة على خلع القاهر ومبايعة الراضي عام (٣٢٢هـ)(١٦١). وما أن توفي الحسن الشواربي عام (٣٢٥هـ) حتى رفع الحرج عن الخليفة الراضي في تولية أبي الحسين الأزدي منصب قاضي القضاة حتى ان الصولي يذكر تعيينه بعد وفاة ابن أبي الشوارب بقوله 'ومات القاضي ابن أبي الشوارب يوم الأربعاء لاثنتي عشرة ليلة خلت من محرم. . . .وخلع على عمر بن محمد لقضاء القضاة'(١٦٢).

أما ابنه محمد بن الحسن الشواربي (ت٣٤٧هـ/ ٩٥٨م)، فالظاهر أنه استمر في منصبه كقاض لمصر حتى نهاية خلافة الراضي الذي أراد حسب رواية الهمداني توليته ' القضاء بمدينة المنصور كما كان يتولى ذلك ابوه 'ولكنه لم يرغب بذلك فوسط محمد بن ياقوت الذي شفع له عند الخليفة ' حتى لم يغير عليه وكتب عهده حتى زآل الارجاف عنه' (١٦٣)،ويؤكد النص أنه كان خائفا أو مضطربا من تعيينه قاضيا لمدينة المنصور وربما من فقدان قضاء مصر، ومن المحتمل أن سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية للخلافة العباسية وعدم استقرارها هو العامل الرئيسي في مخاوفه وعدم رغبته بتولي قضاء مدينة المنصور آنذاك ، فقد شهدت الفترة الممتدة من خلافة القاهر وحتى دخول البويهيين بغداد عام (٣٣٤ هـ/ ٩٤٥م) ازمة مالية حادة 'وانحصرت سلطة الخليفة في بغداد وحواليها ولم تنقص النفقات الامبراطورية، وبانت استحالة موازنة الدخل والخرج واشتدت الازمة في رجب عام ٣٢٤هـ/ حزيران٩٣٦م' (١٦٤)، وأصبحت بغداد محل نزاع بين الخليفة وقادة الجند والمتنفذين من جهة وبينهم وبين بعض القوى المجاورة للعاصمة كالحمدانيين والبريديين وأخيرا البويهيين من جهة أخرى(١٦٥)، علما ان محمد بن الحسن من الشخصيات التي كانت تفكر بالفائدة التي يمكن ان تجنيها من وراء المنصب القضائي فيذكر الكندي ان القاضي عبد الله بن الوليد - أحد قضاة مصر المعزولين أراد أن يستعيد ولايته على القضاء'فبذل لابن أبي الشوارب مالا فكتب بعهده'(١٦٦)، وربما أيضا لانشغاله ببعض المشاريع الزراعية أو التجارية اذ كان وضعه المادي جيدا، وامتلك بستانا في منطقة الياسرية .

ويطالعنا التنوخي برواية جديدة تفيد بان قاضي بغداد أحمد بن عبد الله المعروف بالخرقي استتر عن الناس 'بعد ثلاثة أشهر من تقلده القضاء لما خرج المتقي إلى الموصل فاستخلف على مدينة المنصور أبا الفضل محمد بن عبد الله بن العباس بن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب' (١٦٧)، ويتفق العلي والأنباري على أن القاضي الخرقي تولى قضاء بغداد عام (٣٣٠هـ/ ٩٤١م) (١٦٨)، ففي هذه

السنة يذكر السيوطي أن علي بن محمد البريدي توجه لمحاربة الخليفة ' فخرج لقتاله الخليفة وابن رائق، فهزما وهربا إلى الموصل، ونهبت بغداد ودار الخلافة' (١٦٩)، وبعد بضعة أشهر عاد الخليفة المتقي إلى بغداد فانتهت فترة استخلاف أبي الفضل محمد الشواربي بظهور القاضي الأصيل للحكم بين الناس (١٧٠).

ثم عاد آل أبي الشوارب إلى القضاء بعد فترة انقطاع قصيرة، دامت ثلاث سنوات تقريبا، من خلال تولي محمد بن الحسن الشواربي قضاء الجانب الغربي من بغداد بمنطقتيه مدينة المنصور والشرقية عندما عينه الخليفة المستكفي في صفر (٣٣٣هـ/ ايلول ٩٤٤م) واستمر في عمله حتى صفر من العام التالي حين عزله الخليفة وألقى القبض عليه (١٧١) ، وهناك رواية تقول إنه نفي إلى سامراء (١٧٢)، ويظهر أن سبب ذلك تعامله بالرشوة فيذكر التنوخي أنه 'كان قبيح الذكر فيما يتولاه من الأعمال منسوبا إلى الاسترشاء في الأحكام والعمل بما لا يجوز، وقد شاع ذلك عنه وكثر الحديث به' .

ولكن مايثير الدهشة والاستغراب إعادة تعيينه في نفس السنة من قبل الخليفة المطيع (٣٣٤هـ/ ٩٤٥م-٣٦٣هـ/ ٩٧٣م) قاضيا لاعلى منطقة الشرقية فحسب وانما أسندت اليه دوائر قضائية كثيرة وهي مكة والمدينة واليمن ومصر وسامراء وقطعة من أعمال السواد وبعض عمل الشام وسقي الفرات وواسط (١٧٤)، فكانما لايوجد من هو أصلح منه، أو كأنما يكافؤه على إحسان لانعرفه ؟. ويرجح الأنباري' انه عاد بعد ان بذل المال في سبيل القضاء' (١٧٥)، وعلى العموم فلم يبق في منصبه أكثر من عام واحد عزل بعدها (١٧٦).

بعد ذلك ابتعد آل أبي الشوارب عن القضاء في بغداد طيلة العصر البويهي (٣٣٤هـ/ ٩٤٥م- ٤٤٧هـ/ ١٠٥٥م) ولم يتول القضاء سوى اثنين منهم وفي فترات زمنية متباعدة الأولى في عام (٣٥٠هـ/ ٩٦١م) والثانية عام (٤٠٥هـ/ ١٠١٤م). وأغلب الظن ان تدهور الأوضاع الاقتصادية في العصر البويهي انعكس سلبا على رواتب الموظفين التي انخفضت -حسبما يؤكد د. الدوري -بما فيهم القضاة (١٧٧) فساهم في ابتعاد آل أبي الشوارب عن الوظائف القضائية.

لقد قام أبو العباس عبد الله بن الحسن بن عبد الله الشواربي بمحاولة أخيرة للإفادة ماديا من القضاء فقدم اقتراحا للأمير معز الدولة البويهي (ت٣٥٦هـ/ ٩٦٦م) يقضي أن تساهم المؤسسة القضائية بمبلغ سنوي يدفع لخزانة الأمير ، فأثار ذلك استياء الجميع لأن هذا المبلغ سوف يجمع على حساب المظلومين وقد يدفع القضاة إلى الحكم بما لايجيزه الشرع لصالح من يدفع أكثر من المتخاصمين،

فيصبح الظالم مظلوما والعكس صحيح. إذ قام أبو العباس الشواربي بضمان القضاء من معز الدولة في عام (٣٥٠هـ) مقابل مبلغ سنوي قدره مئتا الف درهم (١٧٨)، بعد أن وسط ارسلان الجامدار أحد فتيان معز الدولة فكتب عليه الأمير بعد الاتفاق كتابا وجعلت على نجوم معروفة ' (١٧٩) .

وتجمع المصادر على ان رد فعل الخليفة المطيع كان قويا على هذا التعيين فقد رفض المصادقة عليه ويشير ابن الجوزي إلى ذلك بقوله 'وخلع عليه من دار السلطان لان الخليفة أمتنع من ان يصل اليه' (١٨٠)، ويعلل الدوري رفض الخليفة بان سلطة تعيين القضاة كانت من اختصاصه ولشعوره بان الدين ركنه الاخير الذي يستند اليه تجاه قوة البويهيين السياسية (١٨١)، ولم يكتف بذلك، بل بدأ بمحاولة عزل القاضي ومحاصرته اجتماعيا فأمر بأن لايشارك هذا القاضي في أي موكب أو أي مناسبة أخرى (١٨٢)، ولكي يشعر العامة بعدم صلاحيته وعدم موافقته على تعينه ثم قام بعد عزله عام (٣٥٢هـ/ ٩٦٣م) بإبطال أحكامه وإلغاء سجلاته (١٨٣) وقد شوهت صورة القضاء وأسيء اليها بعد ضمان القضاء فيذكر الكندي أن معز الدولة كان يطالب قاضي القضاة بالمال بالحاح 'فلا يخلو بابه من مطالب وربما ضجوا وحملوا الجوارح والكلاب فأرسلوها على بابه فتكثر الشناعة بذلك' (١٨٤)، ويعطينا الهمداني صورة أخرى فيذكر أن جباة معز الدولة' كانوا يجيئونه ويشدون نعالهم على بابه ، ويدخلون يطالبونه كما يفعلون بضامن الماخور' (١٨٥)، ومن النتائج السلبية التي ترتبت على ضمان القضاء أنه أصبح سابقة خطيرة لضمان مؤسسات أخرى مثل الحسبة والشرطة (١٨٦).

وواضح ان مصادرنا تبنت موقف عدم الرضا على ما أقدم عليه أبو العباس بن أبي الشوارب فلم تقدم معلومات وافية عن صفاته وجوانب من حياته عكس المعلومات الخاصة ببقية آل أبي الشوارب لابل إن بعض مؤرخينا سخر من أبي العباس بعبارات قاسية كمسكوية الذي يقول' وهذا القاضي مع قبح فعله قبيح الصورة مشوها' (١٨٧).

وينبغي أن لانستغرب من ظاهرة ضمان القضاء أو ارتشاء بعض القضاة وأن لانعمم ذلك فهذه واحدة من إفرازات تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية وان لانحملها أكثر من كونها المرآة التي تعكس ما آلت اليه مؤسسة الخلافة والدوائر التابعة لها من ضعف ولنستمع لرأي الأنباري بهذا الخصوص فيقول 'شهدت الادارة القضائية لبغداد في العصر البويهي أسوأ أدوارها، وهذا طبيعي فالإدارة القضائية ترتبط ارتباطا مباشرا بالخليفة وتعكس أوضاعها أوضاع الخلافة نفسها، فإذا كان الخليفة لاحل له ولاربط مع البويهيين ، انعكس ذلك بوضوح على القضاء' (١٨٨).

إن المعلومات المتقدمة قد ترسم انطباعا سيئا عن دور آل أبي الشوارب في خدمة القضاء في العصر العباسي، إلا إن هذه الظاهرة لم تلازم سوى اثنين منهم، فها هو أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد

الله بن العباس الشواربي (ت٤١٧هـ/١٠٢٦م) يعيد ثقتنا بهذه الأسرة وتقديرنا العالي لدورها في خدمة المؤسسة القضائية فيصفه أحد معاصريه بقوله' مارأينا مثله جلالة ونزاهة وصيانة وسروا' (١٨٩)، أما الخطيب فيصفه بالنزاهة والعفاف (١٩٠)، وأنه تولى قضاء البصرة أيام الأمير البويهي بهاء الدولة (٣٧٩هـ/ ٩٨٩م-٤٠٣هـ/ ١٠١٢م) (١٩١)، وكان ابن الجوزي أكثر دقة عندما حدد عام (٣٩٩هـ/ ١٠٠٨م)كسنة لتوليه قضاءها (١٩٢) ويبدو أنه أمتنع في البداية من قبول القضاء(١٩٣).

وزادت الثقة به على مايبدو، فوضع الأمير البويهي فخر الملك (٤٠٣هـ/ ١٠١٢م-٤١٢هـ/ ١٠٢١م) اسمه ضمن مجموعة من أسماء القضاة المقدمة إلى الخليفة القادر (٣٨١هـ/ ٩٩١م-٤٢٢هـ/ ١٠٣٠م) لكي يختار بنفسه أحدهم للمنصب فوقع اختياره على أبي الحسن الشواربي(١٩٤) واستمر في ممارسة صلاحياته القضائية بكفاءة إلى وفاته عام (٤١٧هـ) (١٩٥)، وبوفاته أسدل الستار على دور هذه الأسرة في خدمة القضاء إلا أنه ينبغي التذكير بأن مشاركتهم القضائية بدأت بالتناقص التدريجي منذ عام (٣٢٠هـ) وزادت حدة هذا التناقص في العصر البويهي لأسباب تتعلق بانخفاض رواتب القضاة نتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية بصورة عامة، وعندما حاول أبو العباس ضمان القضاء، قوبل تصرفه باستياء الرأي العام مما عزز قناعة البقية من آل أبي الشوارب بالبحث عن مصدر آخر للرزق غير القضاء. بقي أن نعرف أن آل الدامغاني حلوا محل آل أبي الشوارب في القضاء في العصر السلجوقي فملؤا الفراغ الذي تركته هذه الأسرة .

مهام أخرى للقاضي من خلال دراسة النصوص المتعلقة بآل أبي الشوارب :

أولا: حضور مبايعة الخلفاء والشهادة على صحة خلعهم، وهذا لايعني أنهم يشتركون في المؤامرات الخاصة بذلك، فيقول القاضي أبو الحسين عمر بن محمد الأزدي 'بنا لا تعقد الدول، وانما يتم بأصحاب السيوف، ونصلح نحن ونراد لشهادة واستيثاق' (١٩٦)، فالقضاة كانوا يدركون أن دورهم شكلي تكميلي لما أقدم عليه المتنفذون في الدولة من أمراء وقادة الجيش والوزراء، وفي موضوعنا شواهد كثيرة على اضطلاع بعض القضاة من آل أبي الشوارب بهذا الدور.

ففي عام (٢٥٢هـ/ ٨٦٦م) قام قاضي القضاة الحسن بن محمد الشواربي بالشهادة على خلع الخليفة المستعين (١٩٧)، ثم استدعي في عام (٢٥٥هـ/ ٨٦٨م) من قبل القائد التركي صالح وأصحابه وطلبوا منه أن يشهد على خلع الخليفة المعتز، فتردد واعتذر عن كتابة كتاب الخلع بقوله 'لا أحسنه' وذلك لمتانة صداقته مع المعتز، فاخذ له الأمان منهم لكنهم لم يلتزموا بذلك وقتلوه بعد فترة (١٩٨) وفي العام نفسه شارك في مبايعة الخليفة المهتدي (١٩٩).

وفي عام (٢٩٦هـ/ ٩٠٨م) اتفق بعض الوزراء والكتاب على خلع المقتدر، وبايعوا ابن المعتز بالخلافة 'واحضر عبد الله بن علي بن أبي الشوارب وطولب بالبيعة لابن المعتز، فلجلج وقال مافعل جعفر المقتدر فدفع في صدره' (٢٠٠)، وواضح من النص انه ارغم على خلعه وإلا كان مصيره القتل كمصير غيره (٢٠١).

وعندما عزل الخليفة القاهرعام (٣٢٢هـ/ ٩٣٣م) أمر الوزير علي بن عيسى باستدعاء القاضي أبي الحسين عمر بن محمد الأزدي والقاضي أبي محمد الحسن بن عبد الله الشواربي؛ لكي يشهدوا على خلعه ومبايعة الراضي بالخلافة (٢٠٢) ، وكان للقاضي محمد بن الحسن الشواربي دوره في مبايعة المستكفي بالخلافة عام (٣٣٣هـ/ ٩٤٤م) (٢٠٣).

ثانيا: الشهادة على وثيقة ولاية العهد، فعندما يريد الخليفة أن يوصي لأحد أبنائه أو إخوانه بولاية العهد من بعده، فإنه يحضر قاضي القضاة أو بعض القضاة للشهادة عليها لكي يضمن تطبيقها، ففي عام (٢٦١هـ/ ٨٧٤م) قرر الخليفة المعتمد أخذ البيعة بولاية العهد لابنه جعفر، فاحضر بعض القادة والقضاة ورجال الدولة، وجعل ابنه وليا للعهد ومفوضا على الجزء الغربي من الدولة العباسية ثم يأتي من بعده عمه الأمير أبو أحمد الموفق وولاه الجزء الشرقي من الدولة، فيذكر الطبري أن الخليفة المعتمد أمر: ' ان حدث به حدث الموت وجعفر لم يكمل للأمر، أن يكون الأمر لأبي أحمد ثم لجعفر وأخذت البيعة على الناس بذلك، وفرقت نسخ الكتاب وبعث بنسخة مع الحسن بن محمد بن أبي الشوارب ليعلقها في الكعبة ' (٢٠٤).

ويذكر المسعودي أن الخليفة المكتفي بالله عندما اشتدت علته عام(٢٩٥هـ/ ٩٠٧م) 'أحضر محمد ابن يوسف وعبد الله بن علي بن أبي الشوارب فاشهدهما على وصيته بالعهد إلى أخيه جعفر'(٢٠٥).

ثالثا: السفارة، فيقول الأنباري ' اتسعت المسؤوليات غير القضائية المناطة بقاضي القضاة ابان السيطرة السلجوقية على العراق . . . .وكثيرا ماسافر بين بغداد وغيرها من المدن لتسوية المنازعات بين الخليفة والأمراء السلاجقة' (٢٠٦)، ولعل ما تقدم من نصوص وما سيذكر يؤكد أن دور قاضي القضاة أو القاضي كان واسعا منذ عهد المقتدر لا في العصر السلجوقي فقط.

ففي عام (٣١٩هـ/ ٩٣١م) اشترك القاضي الحسن بن عبد الله الشواربي ضمن الوفد الذي وجهه الخليفة المقتدر برئاسة قاضي القضاة أبي عمر محمد بن يوسف الأزدي إلى الأمير التركي مؤنس، يطلب منه الرجوع إلى دار الخلافة بعد خروجه منها في أعقاب الخلاف الذي وقع بينهما (٢٠٧) .

ويضاف إلى ماتقدم رواية الهمداني ضمن حوادث عام (٣٢٧هـ/ ٩٣٨م) والتي يذكر فيها أن الأمير

التركي (بجكم) قام وبموافقة الخليفة الراضي بعقد الصلح مع الأمير الحمداني أبي الهيجاء عبد الله بن حمدان، فأرسل الخليفة أبا الحسن محمد بن الحسن الشواربي لكي يستوثق بالأيمان المغلظة من سلامة مصالحه ابن حمدان مع الخليفة الراضي (٢٠٨)، وقد نجح في مهمته فيذكر مسكويه انه عاد من عند ابن حمدان بتمام الصلح وبعض المال " (٢٠٩).

رابعا : مهام أخرى متفرقة من بينها مشاورة الخلفاء للقضاة في حل بعض المشكلات التي تواجههم ولاسيما تلك المشاكل العامة التي لها علاقة باختصاص القضاة ولدينا حالة واحدة سبق وأن فصلنا الحديث فيها، وهي استعانة الخليفة المعتمد على القاضي علي بن محمد الشواربي في حل مشكلة الفاضل من سهام المواريث (٢١٠).

كما سبق وأشرنا إلى قيام الأمير التركي مؤنس بتسليم جثة الخليفة المقتدر عام (٣٢٣هـ) إلى القاضي الحسن بن عبد الله الشواربي ليتولى دفنه (٢١١).

علاوة على ذلك حضر بعض القضاة من آل أبي الشوارب المناسبات الرسمية وغير الرسمية، فيذكر التنوخي اسم القاضي الحسن بن عبد الله الشواربي ضمن من حضر عند الوزير سليمان بن الحسن أثناء استعداداته لتولي منصب الوزير في عام (٣١٨هـ/ ٣٩٠م) (٢١٢)، وكذلك مرافقة الخلفاء في استقبال الأمراء فقد رافق قاضي القضاة أحمد بن محمد الشواربي الخليفة القادر لاستقبال الأمير البويهي مشرف الدولة عند حضوره إلى بغداد عام (٤١٤هـ/٤٠٢٣م) (٢١٣)، وفي العام التالي ونتيجة لعدم الثقة بين الخليفة والأمير مشرف الدولة قام الأخير بتحليف مجموعة من الموالي والخدم الأتراك والمولدين وطلب من قاضي القضاة الحضور إلا أنه انتقد من قبل الخليفة لحضوره دون علمه(٢١٤).

ويبدو انه لم تقبل شهادة من كانت لديه ميول معتزلية، لذا وجب على قاضي القضاة أن يتأكد من صحة أو عدم ثبوت التهمة الموجهة لبعض الشخصيات، فيذكر ابن الجوزي ان قاضي القضاة أحمد بن محمد الشواربي قبل في عام (٤١٧هـ/١٠٢٦م) شهادة المحدث أبي علي الحسين بن علي الصيمري " بعد أن استتابه عما ذكر عنه من الاعتزال " (٢١٥).

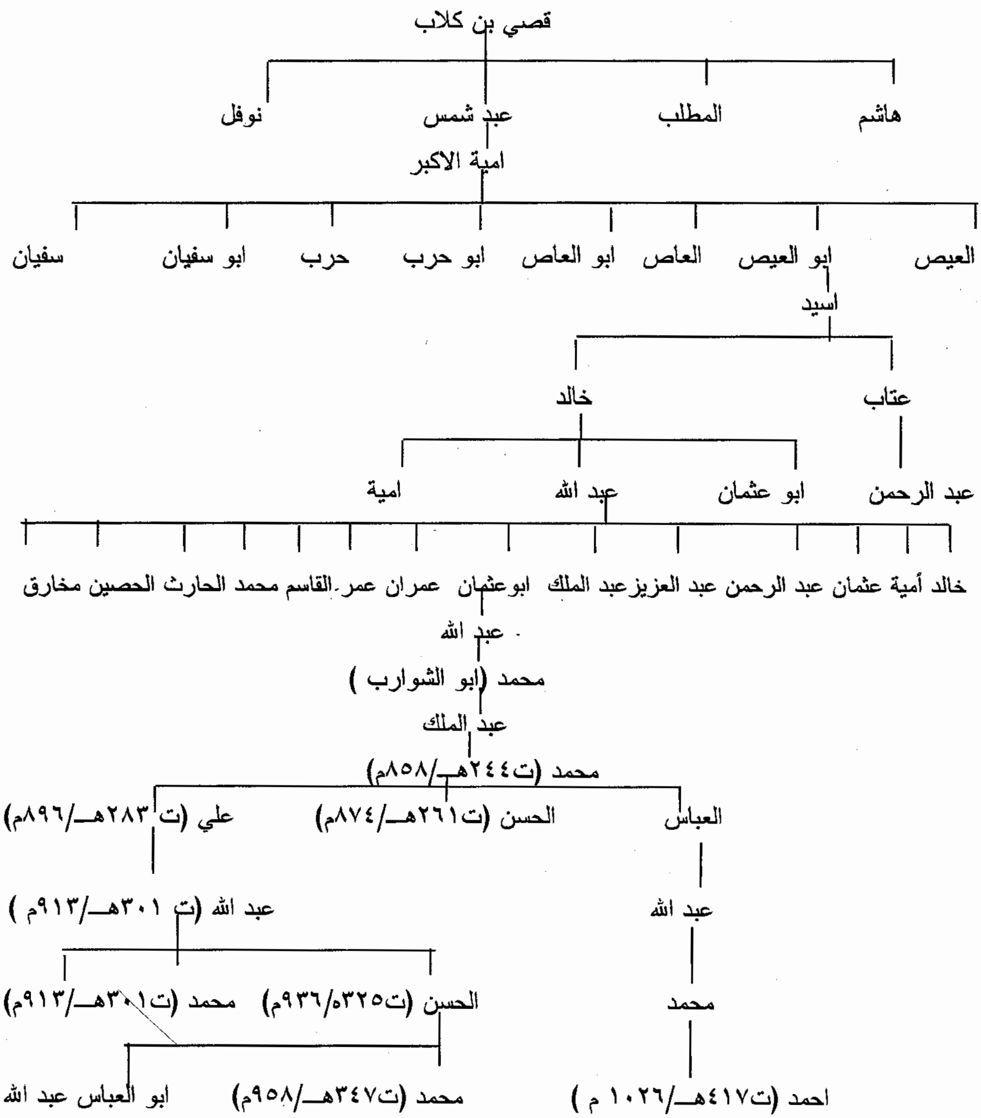
وخلاصة القول ان آل أبي الشوارب كان لهم حضور متميز في الأحداث السياسية وقتذاك وذلك بفضل المناصب القضائية التي تبوءوها فمنزلة القاضي في السلم الوظيفي تأتي بعد منزلة الخليفة ووزرائه وقواده هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإن القاضي يُعَدّ واجهة دينية محايدة في المنازعات السياسية وعليه أن يقول الحق فيما يشهد عليه لذلك يبدو أن المهام التي كلفوا بها مع إستثناءات قليلة تدخل في صميم اختصاصاتهم مثل الشهادة على خلع الخلفاء أو مبايعتهم أو الشهادة على وثيقة ولاية العهد أو التوثق من سلامة الصلح أو غيرها.

الخاتمة :

لقد أجاد كلٌ من خالد بن أسيد وحفيده محمد بن عبد الملك الشواربي التكيف مع الظروف السياسية المتغيرة فكان لذلك ابعد الاثر على توجهات الأجيال التالية لهم، حيث لعب انضمام الأول للدعوة الاسلامية بعد فتح مكة وتفانيه في سبيلها في علو مكانة الأسرة في العصر الراشدي، وجاء استيلاء الأمويين على مقدرات الخلافة العربية الاسلاميه ليعزز تلك المكانة، ولكن مع تغير الظروف السياسية في عام (١٣٢هـ)اصبح من الضروري لكي يحافظ آل أبي الشوارب على مكانتهم الاجتماعية السابقة أن يبحثوا عن البديل المناسب الذي لايعرف هل جاء بصورة عفوية أم بطريقة مدروسة، وإن كنت أميل إلى الرأي الثاني خاصة ونحن نتعامل مع عقول واعية مفكرة تدرك طبيعة أوضاعها جيدا.

فبدأ اهتمام محمد بن عبد الملك الشواربي بدراسة الحديث النبوي والعلوم الدينية وعلت منزلته العلمية في حين أن أجداده لم يكن لهم اهتمام بالغ لا بتلك العلوم، ولابتبوء المناصب القضائية " فيرى الناس أن بركة امتناع محمد بن عبد الملك (عن تولي القضاء)دخلت على ولده " (٢١٦) وأحفاده من بعده فقدموا خدمات جليلة للمؤسسة القضائية ولا يقلل ارتشاء اثنين منهم من قيمة الدور الذي اضطلعت به الأسرة في خدمة القضاء وفي المشاركة في بعض الفعاليات السياسية والاجتماعية بعد اتساع مسؤوليات القضاء وقتذاك نتيجة لتدهور الأوضاع السياسية.

إن سلطة تعيين القضاء تدخل في صميم اختصاص الخليفة، ولكن يبدو أن الظروف السياسية تلعبان دوراً مهما في أن تصبح هذه السلطة شكلية في أحيان كثيرة، لاسيما إذا كان الخليفة ضعيف الشخصية أو إن كان حجم التكتلات السياسية أقوى منه وليست لديه القدرة على تغييرها، وفي البحث مجموعة من الأمثلة التي تؤكد تدخل رجال البلاط والأمراء والوزراء في تعيين بعض القضاة وعزلهم.



قصي بن كلاب
هاشم
المطلب
عبد شمس
نوفل
امية الاكبر
العيص
ابو العيص
العاص
ابو العاص
ابو حرب
حرب
ابو سفيان
سفيان
اسيد
عتاب
خالد
عبد الرحمن
ابو عثمان
عبد الله
امية
خالد أمية عثمان عبد الرحمن عبد العزيزعبد الملك ابوعثمان عمران عمر القاسم محمد الحارث الحصين مخارق
عبد الله
محمد (ابو الشوارب)
عبد الملك
محمد (ت٢٤٤هـ/٨٥٨م)
العباس
الحسن (ت٢٦١هـ/٨٧٤م)
علي (ت٢٨٣هـ/٨٩٦م)
عبد الله
عبد الله (ت ٣٠١هـ/٩١٣م)
محمد
الحسن (ت٣٢٥ه/٩٣٦م)
محمد (ت٣٠١هـ/٩١٣م)
احمد (ت٤١٧هـ/١٠٢٦ م)
محمد (ت٣٤٧هـ/٩٥٨م)
ابو العباس عبد الله

الهوامش

١- جمهرة أنساب العرب ١١٤ .

٢- تاريخ بغداد ٥/ ٤٨،ابن الجوزي، المنتظم، ٨/ ٢٦ .

٣- انظر قول القرشي في الجواهر المضيئة ١/ ٢٦٢الذي يبدو أكثر مبالغة فهو يقول إن هذه الأسرة قدمت سبعين .قاضيا.

٤- ابن حزم، جمهرة، ١١٤، الخطيب، تاريخ بغداد، ٢/ ٣٤٤،السمعاني،الأنساب،٣/ ٤٦٥،ابن الأثير أ/ الكامل في التاريخ ،٧/ ٨٦وهناك وأو زائدة أمام اسم محمد ينبغي أن تحذف لكي يستقيم النسب،ب/ اللباب في تهذيب الأنساب، ٢/ ٢١٣، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١١/ ١٠٣، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٩/ ٣١٦.

٥و٦- أخبار القضاة،٣/ ٣٠٣، ١/ ٧٠، ٢٨٣، ٣/ ٥٠، ٩٠.

٧- تاريخ بغداد،٢/ ٣٤٤، ابن الجوزي ،المنتظم، ١٢/ ٥٩-٦٠ .

٨- البلاذري، أنساب الاشراف ،٤/ ٢/ ١٥٥، ابن الجوزي، المنتظم، ٥/ ١٦٤،ابن حجر،رفع الأصر عن قضاة مصر، ١/ ٤٠٢.

٩- م.ن ٧/ ٤١٠، ابن الجوزي، المنتظم، ٥/ ٣٧.

١٠- المغازي، ٢/ ٧٣٨، ٨٤٦، البلاذري، أنساب،١/ ٢٥٦، ٤/ ٢/ ١٥١.

١١- أخبار مكة،١/ ٢٧٥.

١٢- ابن هشام، السيرة النبوية، ٣/ ٧ .

١٣- تاريخ الرسل، ٣/ ٣١٩،ابن الأثير، الكامل، ٢/ ٣٧٤.

١٤- م . ن، ٣/ ٣٢٩، ابن الكلبي، نسب معد، ١/ ٣٦٥ .

١٥- الطبقات الكبرى، الجزء المتمم ١٨٩، ٦/ ٧٩.

١٦- فتوح البلدان، ١٠٩، أنساب،٤/ ٢/ ١٥١ .

١٧- البلاذري، أنساب،٤/ ٢/ ١٥١، ابن عبد البر، الاستيعاب، ٢/ ٤٣١.

١٨- نسب قريش، ١٨٧-١٨٨، ابن بدران، تهذيب تاريخ دمشق، ٥/ ٣٠.

١٩- أنساب الاشراف، ٤/ ٢/ ١٥١-١٥٢

٢٠- ابن بدران، تهذيب، ٥/ ٣٠

٢١- البلاذري، أنساب، ٤/ ٢/ ١٥٣، عبد الأمير دكسن، الخلافة الأموية، ٢٨٢، ٢٨٤-٢٨٥.

٢٢- ابن قتيبة، عيون الأخبار، ٣/ ٩٦، البلاذري، أنساب الاشراف، ٤/ ٢/ ١٥٠، ٥/ ١٠٦.

٢٣- البلاذري، أنساب الاشراف، ٥/ ١٣.

٢٤- الطبري، تاريخ الرسل، ٤، ٢٥١، ابن الأثير، الكامل، ٣/ ١٥٧، ٨٧.

٢٥- أخبار مكة، ٢/ ٢٨٢، ٢١١.

٢٦- الطبري، تاريخ الرسل، ٤/ ٤٥٢-٤٥٣، ابن الأثير، الكامل، ٣/ ٤٠٩.

٢٧- ابن حزم، جمهرة، ١١٤.

٢٨- مصعب الزبيري، نسب قريش، ٨٨، البلاذري، أنساب، ٤/ ٢/ ١٥١-١٥٢.

٢٩- أنساب، ٤/ ٢/ ١٥٢.

٣٠- الطبري، تاريخ الرسل، ٥/ ٢٩١-٢٩٢، ٩٥، ٢٩٦، ٢٩٨، مصعب الزبيري، نسب قريش، ٧٨١، ابن الأثير، الكامل، ٣/ ٤٩٥-٤٩٦، ٤٩٩.

٣١- الطبري، تاريخ الرسل، ٥/ ٣٠٠، الدينوري، الأخبار الطوال، ٢٢٥، ياقوت الحموي، المقتضب، ٣٣-٤٣، ابن الأثير، الكامل، ٣/ ٥٠٢.

٣٢- أخبار مكة، ٢/ ٢١٠، وكذلك انظر ابن سعد، الطبقات، ٤/ ١٥٨.

٣٣- مؤلف مجهول، العيون والحدائق، ١/ ١٦٧.

٣٤- ابن حزم، جمهرة، ٩١.

٣٥- الطبري، تاريخ الرسل، ٥/ ٣١٨، ياقوت الحموي، معجم الادباء، ٢/ ٢٩٧، ويبدو أنه أخطأ عندما ذكر أن اسم الشخص الذي التجأ اليه ابن مفرغ الحميري هو خالد بن أسيد فربما سقط الجزء الأول من الاسم من جراء النسخ والصحيح ما اثبتناه في المتن.

٣٦- نسب قريش، ١٨٩.

٣٧- م . ن. البلاذري، أنساب، ٤/ ٢/ ١٥٥-١٥٨، الطبري، تاريخ الرسل، ٦/ ١٥٢، ١٦٥، عبد الأمير دكسن، الخلافة الأموية، ٢٠٨.

٣٨- مصعب الزبيري ،نسب قريش ،١٩٠، البلاذري ،أنساب ٤/ ٢/ ١٥٣.

٣٩- هي أم حجر بنت شيبة بن عثمان من بني عبد الدار بن قصي بن كلاب راجع :ابن حزم، جمهرة، ١١٤ ،ويسميها أم حجير -أما ابن سعد فأكثر دقة عندما يسميها أم حجير صفية، ٨/ ٤٦٩.

٤٠- أنساب الأشراف، ٤/ ٢/ ١٥٤-١٥٥.

٤١- جمهرة، ١١٤.

٤٢- المعارف، ٥٤٣، ابن خلكان، وفيات الاعيان، ٥/ ٢٣٥.

٤٣و٤٥- ابن حزم، جهرة، ١١٤.

٤٤- ابن سعد، الطبقات، ٥/ ٤٧١.

٤٦- أنساب الأشراف، ٤/ ٢/ ١٥٣ وفي النص خطأ واضح ذلك أن أمية بن خالد بن أسيد لاعقب له باتفاق علماء الأنساب بما فيهم البلاذري نفسه الذي لايذكر عنه ولا عن أخيه أبي عثمان أية معلومات راجع: ابن الكلبي، النسب الكبير، ١/ ٣٨، مصعب الزبيري، نسب قريش، ٨٨١ البلاذري، أنساب، ٤/ ٢/ ١٥، ابن حزم، جمهرة، ١١٤.

٤٧و٤٨- فتوح البلدان، ٤٤٧، ٤٥٠، العلي، خطط البصرة، ٢٥٤.

٤٩- البلاذري، أنساب الأشراف، ٤/ ٢/ ١٥٤، فتوح البلدان، ٤٥٥.

٥٠- تاريخ الرسل والملوك، ٩/ ٤٢٠.

٥١- العلي، خطط البصرة، ١٦٨.

٥٢- تكملة تاريخ الطبري، ١٠٢.

٥٣- ليسنر، خطط بغداد، ٩٠، ١١٦، ٢٠٣، ٣٤٠.

٥٤- الصولي، أخبار الراضي بالله، ٨٨.

٥٥- التنوخي، نشوار المحاضرة، ٤/ ١٤٠، الخطيب، تاريخ بغداد، ٢/ ٢٠١، ابن الجوزي المنتظم، ٦/ ٣٨٩-٣٩٠.

٥٦- الخطيب، تاريخ بغداد، ٥/ ٤٨-٤٩، ابن الجوزي، المنتظم، ٨/ ٢٦-٢٧.

٥٧- الخطيب، تاريخ بغداد، ٢/ ٣٤٥.

٥٨- م . ن ،٢/ ٣٤٤، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١١/ ١٠٣، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٩/ ٣١٦.

٥٩- راجع تراجمهم لدى ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٧/ ٢٨٦، ٢٩٠، ٢٨٩، ابن حجر، تقريب التهذيب، ١/ ١٩٧، ١٠١، ٥٢٧، ٢١٥.

٦٠- تاريخ بغداد، ٢١/ ٦٠.

٦١- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٧/ ٣٠٦، ٣٠٠، ابن حجر، تهذيب،٢/ ٢٨٠، ١/ ١٨٧، ٢/ ٣١٩.

٦٢-الخطيب، تاريخ بغداد، ٢١/ ٥٩، ابن الجوزي، المنتظم، ٥/ ١٦٤.

٦٣- الخطيب، تاريخ بغداد، ٢/ ٤٤.

٦٤- تاريخ الرسل، ٢/ ٢٩٩.

٦٥- وكيع، أخبار القضاة، ٣/ ٢٨٥، الخطيب، تاريخ بغداد، ١٢/ ٦٠، ابن الجوزي، المنتظم، ٥/ ١٦٤.

٦٦- وكيع، أخبار القضاة، ٣/ ٥٠، ٩٠، ١/ ٧٠، ٢٨٣.

٦٧- المنتظم، ٥/ ١٦١ -١٦٢.

٦٨- تاريخ بغداد، ٢/ ٢٠٠، ٥/ ١٠٠ -١٠٣.

٦٩- م . ن، ٥/ ٤٧، ابن الجوزي، المنتظم، ٨/ ٢٦.

٧٠-منصب قاضي القضاة، ١٣٣.

٧١- العلي، معالم بغداد الادارية، ٢١٨.

٧٢- تاريخ بغداد، ١٢/ ٥٩، ابن الجوزي، المنتظم، ٥/ ١٦٤.

٧٣- مروج الذهب، ٥/ ٢٤٥.

٧٤- الجواهر المضيئة، ٢/ ٢٥٧.

٧٥- رسائل الجاحظ، ٢/ ٣٠٧.

٧٦- عبد الستار الراوي، ثورة العقل، ٢٢٢.

٧٧- الخطيب، تاريخ بغداد، ٢/ ٣٤٥.

٧٨- ابن سعد، الطبقات، ٧/ ٢٨٦، ٢٩٠، ابن الأثير، الكامل، ٧/ ١٣٤.

٧٩- عبد الأمير دكسن، مظهر من مظاهر الحكم الأموي، ٥٧-٦٤، الخلافة الأموية، ٢٠٤-٢٠٥.

٨٠- وكيع، أخبار القضاة، ٢/ ١٧٩، الخطيب، تاريخ بغداد، ٥/ ٤٨، ابن الجوزي، المنتظم، ٨/ ٢٦ الذي ينقل نص رواية الخطيب ولكنه أخطأ على ما يظهر عند ما قال إن المتوكل عرض عليه تولي منصب قاضي القضاة.

٨١- وكيع، أخبار القضاة، ١/ ٧-٢٧، الأنباري، منصب قاضي القضاة٨٣-٨٩.

٨٢- م . ن.

٨٣و٨٤- منصب قاضي القضاة، ٨٣، ٨٤.

٨٥- الخطيب، تاريخ بغداد،٧/ ٤١٠، ابن الجوزي، المنتظم، ٥/ ٢٧.

٨٦- وكيع، أخبار القضاة، ٢/ ٥٧، ٨٨، ١٣٩، ١٥٥، ١٧٢، سلمى الهاشمي، أخبار القضاة لوكيع ١٤٢-١٤٣.

٨٧- سوادي عبد محمد أعلام من البصرة بنو حماد بن زيد الأزدي.

٨٨- العلي، معالم بغداد، ٢١٩، الأنباري، منصب قاضي القضاة، ١٧٨.

٨٩- تاريخ الرسل، ٩/ ٢٠٣، ابن الأثير، الكامل، ٧/ ٧٧، الخطيب، تاريخ بغداد، ٧/ ٤١٠.

٩٠- تاريخ بغداد، ٢/ ٣٤٥.

٩١و٩٢ - الثعالبي، الاعجاز والايجاز، ٤٩، ٨٥، ابن الكازروني، مختصر التاريخ، ١٥٢-١٥٣، الاربلي، خلاصة الذهب، ٢٢٩، العلي، معالم بغداد، ٢٤٧.

٩٣- منصب قاضي القضاة، ١٥٢.

٩٤- الكامل، ٧/ ١٣٤ .

٩٥و٩٧- الخطيب، تاريخ بغداد، ٧/ ٤١٠، ابن الجوزي، المنتظم، ٥/ ٢٧ .

٩٦- الدوري، دراسات في العصور العباسية المتأخرة، ٦٠-٦١، حسام قوام السامرائي، المؤسسات الادارية في الدولة العباسية، ١٦ .

٩٨- تاريخ الرسل، ٩/ ٣٧١.

٩٩- م.ن، ٩/ ٤٣٧ ، الخطيب، تاريخ بغداد، ٦/ ٢٨٧، ابن الجوزي، المنتظم، ٥/ ١٥٢، ابن الأثير، الكامل، ٧/ ٢١٧، علما ان الأنباري (منصب قاضي القضاة، ١٥٢ -١٥٣) يخطأ في اسمه فيقول عبد الله بن نائل بن نجيح.

١٠٠- معالم بغداد، ٢٤٧ .

١٠١- نشوار المحاضرة، ٦/ ٢٢، الخطيب، تاريخ بغداد، ٦/ ٩٨٧، ابن الجوزي، المنتظم، ٥/ ٢٥١، مؤلف مجهول، العيون والحدائق، ٤/ ١/ ٣٨.

١٠٢- الطبري، تاريخ الرسل، ٩/ ٥١٥، الذي يقول إنه توفي في مكة، أما الخطيب، تاريخ بغداد، ٧/ ٤١١، وابن الجوزي، المنتظم، ٥/ ٢٧، فيقولان إنه توفي في بغداد.

١٠٣- تقسيم بغداد خلال الفترة قيد الدراسة إلى منطقتين قضائيتين رئيسيتين الأولى وتعرف باسم الجانب الغربي وتنقسم بدورها إلى منطقتين قضائيتين، مدينة المنصور والشرقية (الكرخ)، أما المنطقة الثانية فتعرف باسم الجانب الشرقي. راجع : العلي، معالم بغداد ٢٢٥، الأنباري، النظام القضائي، ١٣٤ .

١٠٤- التنوخي، نشوار، ٦/ ٢١ -٢٣، الخطيب، تاريخ بغداد، ٦/ ٢٨٨، ابن الجوزي، المنتظم، ٥/ ١٥٢.

١٠٥-١٠٦-١٠٧- الخطيب، تاريخ بغداد، ١٢/ ٦٠، ابن الجوزي، المنتظم، ٥/ ١٦٤ .

١٠٨-أخبار القضاة، ٣/ ٣٠٣، وقد فسر الأنباري (منصب قاضي القضاة، ١٥٣) هذا النص قائلا "ولم يوفق علي بن أبي الشوارب في إدارة قضاء القضاة خلال فترة تقلده المنصب، واضطربت عليه الأمور في سامراء"، دون أن يوضح لنا الأسباب.

١٠٩ - نشوار، ٦/ ٢٣، الخطيب، تاريخ بغداد، ٦/ ٢٨٨، ابن الجوزي، المنتظم، ٥/ ١٥٢.

١١٠ - سوادي عبد محمد أعلام من البصرة، ٤٦-٥٥.

١١١- ابن الجوزي، المنتظم، ٥/ ١٦٢.

١١٢- وكيع، أخبار القضاة، ٣/ ٢٨٥، الخطيب، تاريخ بغداد، ٢/ ٥٩، ابن الجوزي، المنتظم، ٥/ ١٢٣, ١٦٤، ياقوت الحموي، معجم الادباء، ٢/ ٢٦٠-٢٦١.

١١٣- تختلف المصادر بخصوص التاريخ الدقيق لوفاته إلى ثلاث تواريخ فالطبري، (تاريخ الرسل ١٠/ ٤٩) وابن الجوزي (المنتظم، ٥/ ١٦٤) يؤكدان أنه توفي في يوم الجمعة ٧شوال في حين يقدم الخطيب (تاريخ بغداد، ١٢/ ٦٠) تاريخين، الأول، يوم السبت ١٠ شوال والثاني ١١شوال.

١١٤و١١٥- وكيع، أخبار القضاة، ٣/ ١٨١.

١١٦- الأنباري، النظام القضائي، ١٤١-٦٤١، ٧٨١.

١١٧و١١٨- الخطيب، تاريخ بغداد، ١٠/ ١٠، ٥/ ٤٣٦، ابن الجوزي، المنتظم، ٦/ ١٢٥، ٩٧-٩٨.

١١٩- وكيع، أخبار القضاة، ١/ ٢٦٠ -٢٦١، ٢٦٩.

١٢٠- مسكوية، تجارب الأمم، ١/ ٦، الأنباري، منصب قاضي القضاة، ١٥٤.

١٢١- عريب، صلة، ٢٧.

١٢٢- مسكوية، تجارب، ١/ ١٤.

١٢٣و١٢٤- أخبار القضاة، ٣/ ٢٩٣، الخطيب، تاريخ بغداد، ١٠/ ١٠ ابن الجوزي، المنتظم، ٦/ ١٢٥.

١٢٥و١٢٦- مؤلف مجهول، العيون والحدائق، ٤/ ١/ ٢٣١.

١٢٧- عريب، صلة، ٣٥-٣٦، وعن استخلافه راجع: وكيع، أخبار القضاة، ٣/ ٢٨٢.

١٢٨- مؤلف مجهول، العيون والحدائق، ٤/ ١/ ٢٣١-٢٣٢.

١٢٩- أخبار القضاة، ٢/ ١٨٢.

١٣٠- الدوري، دراسات، ١٩٧.

١٣١و١٣٢- حسام قوام السامرائي، المؤسسات الادارية، ١١٢-١١٣.

١٣٣- عريب، صلة، ٤٧، وكيع، أخبار القضاة، ٢/ ١٨٢، ٣/ ٣١٥، ٣٢١، ٣٢٣.

١٣٤و١٣٥- تاريخ بغداد، ٥/ ٤٣٦، ابن الجوزي، المنتظم، ٦/ ١٢٧.

١٣٦-١٣٩- مؤلف مجهول، العيون والحدائق، ٤/ ١/ ٢٣٢.

١٤٠- وكيع، أخبار القضاة، ٣/ ٣٩٤، عريب، صلة، ٤٧، الخطيب، تاريخ بغداد، ٥/ ٤٣٦، ابن الجوزي، المنتظم، ٦/ ١٢٧.

١٤١- أخبار القضاة، ٣/ ١٨٣.

١٤٢- وكيع، أخبار القضاة، ٣/ ٢٩٣، عريب، صلة، ٤٢، الأنباري، النظام القضائي، ١٧٠.

١٤٣- المنتظم، ٦/ ٢٤٧، الأنباري، منصب قاضي القضاة، ١٥٥.

144- J.C. VADENT, IBN ABI L SHAWARIB E.7.(2) VOL. III P.692.

١٤٦-وكيع، أخبار القضاة، ٣/ ١٨٣.

١٤٧-نشوار، ٤/ ٢٠٠، ٦/ ٥٩، الخطيب، تاريخ بغداد، ٧/ ٣٤٠، ابن الجوزي، المنتظم، ٦/ ٢٩٠.

١٤٨-م . ن أما عريب (صلة، ١٣٨-١٣٩) فيذكر تعينه ضمن حوادث عام ٣١٧هـ، ويسميه خطأ الحسين بن عبد الله بن علي .

١٤٩-علما أن عمر بن الحسين الاشناني خلف ابن البهلول في هذا المنصب لثلاثة أيام ثم عزل، راجع: العلي، معالم بغداد، ٢٤٨، الأنباري، النظام القضائي، ١٤٩.

١٥٠-الخطيب، تاريخ بغداد، ٧/ ٣٤٠، ابن الجوزي، المنتظم، ٦/ ٢٩٠، ٢٤١.

١٥١-الكندي، الولاة وكتاب القضاة، ٤٨٥.

١٥٢-منصب قاضي القضاة، ١٥٦، وراجع: مسكويه، تجارب، ١/ ٢٢٩، الهمداني، تكملة، ٨٥.

١٥٣-الأنباري، منصب قاضي القضاة، ١٥٦-١٥٧، راجع: ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١/ ٨١-٨٢.

١٥٤-معجم الأدباء، ١/ ٨١.

١٥٥-النظام القضائي، ١٤٩.

١٥٦-ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١/ ٨٢، ونصه 'وحدث أبو نصر يوسف بن عمر ابن القاضي

أبي عمر محمد بن يوسف قال كنت أحضر دار المقتدر بالله وأنا غلام حدث بالسواد مع أبي الحسين وهو يومئذ قاضي القضاة، فكنت ارى في بعض المواكب القاضي أبا جعفر يحضر السواد' و يبدو لي أن كلمة الحسين زائدة ولايستقيم النص الا بحذفها.

١٥٧-عريب، صلة، ١٨٠.

١٥٨-مسكوية، تجارب الأمم، ١/ ٣٦٥، ابن الجوزي، المنتظم، ٦/ ٢٩٦.

١٥٩-الصولي، أخبار الراضي، ١٤١، ابن الجوزي، المنتظم، ٦/ ٣٠٧.

١٦٠و١٦١ - مسكوية ،تجارب، ١/ ٢١٠ ،٢٩٠-٢٩١، على التوالي، السيوطي، تاريخ الخلفاء، ٣٨٧-٣٨٨.

١٦٢-أخبار الراضي، ٨٧.

١٦٣-تكملة، ٨٦.

١٦٤و١٦٥-الدوري، دراسات، ٢٣٥، ٢٣٤.

١٦٦-الكندي، الولاة، ٥٦٠-٥٦١.

١٦٧و١٧٠-نشوار، ٦/ ١١، الخطيب، تاريخ بغداد، ٥/ ٤٤٩.

١٦٨- معالم بغداد، ٢٤٩، النظام القضائي، ١٥١-١٥٢.

١٦٩-تاريخ الخلفاء، ٣٩٤.

١٧١-الخطيب، تاريخ بغداد، ٢/ ٢٠٠، ابن الجوزي،المنتظم، ٦/ ٣٨٩-٣٩٠ ،٦/٧، الهمداني، تكملة، ١٤٤.

١٧٢-الهمداني، تكملة، ١٤٧.

١٧٣-نشوار، ٤/ ١٤٠، ١٤٢، الخطيب، تاريخ بغداد، ٢/ ٢٠١، ابن الجوزي، المنتظم، ٦/ ٣٨٩-٣٩٠ الكندي، الولاة، ٥٤٥، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ٣/ ٣٢٠، ابن طولون، قضاة دمشق ٢٩٠، ابن كثير، البداية، ١١/ ٢٣٣.

١٧٤و١٧٦-التنوخي، نشوار، ٤/ ١٤٠، الخطيب، تاريخ بغداد، ٢/ ٢٠٠ -٢٠١، ابن الجوزي، المنتظم ، ٦/ ٣٨٩.

١٧٥-النظام القضائي، ١٧٣ .

١٧٧-تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، ٢٥٦، الأنباري، منصب قاضي القضاة، ٣٥٤، عبود الشالجي، الرواتب في الاسلام، المجمع العلمي العراقي، مج ٢٦(١٩٧٥م) ٢٧٠-٢٧١ .

١٧٨-التنوخي، نشوار، ٤/٢٤٣، الخطيب، تاريخ بغداد، ١١/٢٤٩، ابن الجوزي، المنتظم، ٧/٢، ابن الأثير، الكامل، ٨/٥٤٩، ابن تغري، النجوم، ٣/٣٢٨، ابن كثير، البداية، ١١/٢٣٧ .

١٧٩-مسكوية، تجارب، ٢/١٨٨-١٨٩، الهمداني، تكملة، ١٧٩ .

١٨٠-انظر: م . ن، وابن الجوزي، المنتظم، ٧/٢ .

١٨١-النظم الاسلامية، ٦٧ .

١٨٢-مسكوية، تجارب، ٢/١٨٩، ابن الجوزي، المنتظم، ٧/٢ .

١٨٣-مسكوية، تجارب، ٢/١٩٦، ابن الجوزي، المنتظم، ٧/١٦، ابن الأثير، الكامل، ٨/٥٤٩ .

١٨٤-الكندي،الولاة، ٥٤٥-٥٤٦، وقد خلط حينما نسب ضمان القضاء لمحمد بن الحسن الشواربي.

١٨٥-تكملة، ٤٨، والماخور هو مجلس الفسق أو بيت الدعارة راجع المنجد، ٧١٦ .

١٨٦-الأنباري، النظام القضائي، ١٥٦ .

١٨٧-تجارب الأمم، ٢/١٨٩ .

١٨٨-النظام القضائي، ١٥٥-١٥٦ .

١٨٩-١٩١-الخطيب، تاريخ بغداد، ٥/٤٧-٤٨، ابن الجوزي، المنتظم، ٨/٢٥-٢٦ .

١٩٢و١٩٣-المنتظم، ٧/٢٤٤، ابن الأثير، الكامل، ٩/٢١١ .

١٩٤-المنتظم، ٧/٢٧٠، علما ان ابن الكازروني (مختصر التاريخ، ٢٠١)، والاربلي (خلاصة، ٢٦٣) لايذكران اسمه ضمن قضاة القادر .

١٩٥- ابن الجوزي، المنتظم، ٧/٣٠٠، ٨/١٦٧، ويذكر ابن الأثير، الكامل، ٩/٣٥٠، انه توفي في عام ٤١٦هـ .

١٩٦-مسكوية، تجارب، ١/٢٩١، علما أن أباه يشذ عن هذه الحالة .

١٩٧- الثعالبي، الإعجاز، ٤٩، ٨٥، ابن الكازروني، مختصر،١٥٢-١٥٣، الاربلي، خلاصة، ٢٢٩.

١٩٨-الطبري، تاريخ الرسل، ٩/ ٣٩٠، ابن الأثير، الكامل، ٧/ ١٩٧، ابن الكازروني، مختصر، ١٥٥، الاربلي، خلاصة، ٢٣١.

١٩٩-الطبري، تاريخ الرسل، ٩/ ٣٩١ -٣٩٢.

٢٠٠و٢٠١-عريب، صلة، ٢٧.

٢٠٢-مسكوية، تجارب، ١/ ٢٩٠، الهمداني، تكملة، ٨٢.

٢٠٣- المسعودي، مروج الذهب، ٥/ ٣٤٤.

٢٠٤ -تاريخ الرسل، ٩/ ٥١٤، ابن الجوزي، المنتظم، ٥/ ٢٦.

٢٠٦-مروج الذهب، ٥/ ١٩٢.

٢٠٦-منصب قاضي القضاة، ٣٣٨.

٢٠٧-مسكويه، تجارب، ١/ ٢١٠، وعن تفاصيل الخلاف راجع حسام قوام السامرائي المؤسسات ١٦.

٢٠٨-مسكويه، تجارب، ١/ ٤٠٦، الهمداني، تكملة، ١١٢.

٢٠٩-تجارب الأمم، ١/ ٤٠٨-٤٠٩.

٢١٠-ابن الجوزي، المنتظم، ٥/ ١٦١ -١٦٢.

٢١١-عريب، صلة، ١٨٠.

٢١٢-نشوار المحاضرة، ١/ ٢٤٩.

٢١٣-ابن الجوزي، المنتظم، ٨/ ١٢.

٢١٤-م . ن ، ٨/ ١٥-١٦.

٢١٥-م . ن ، ٨/ ٢٥.

٢١٦-الخطيب ، تاريخ بغداد ، ٥/ ٤٨، ابن الجوزي ، المنتظم ، ٨/ ٢٦.